رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

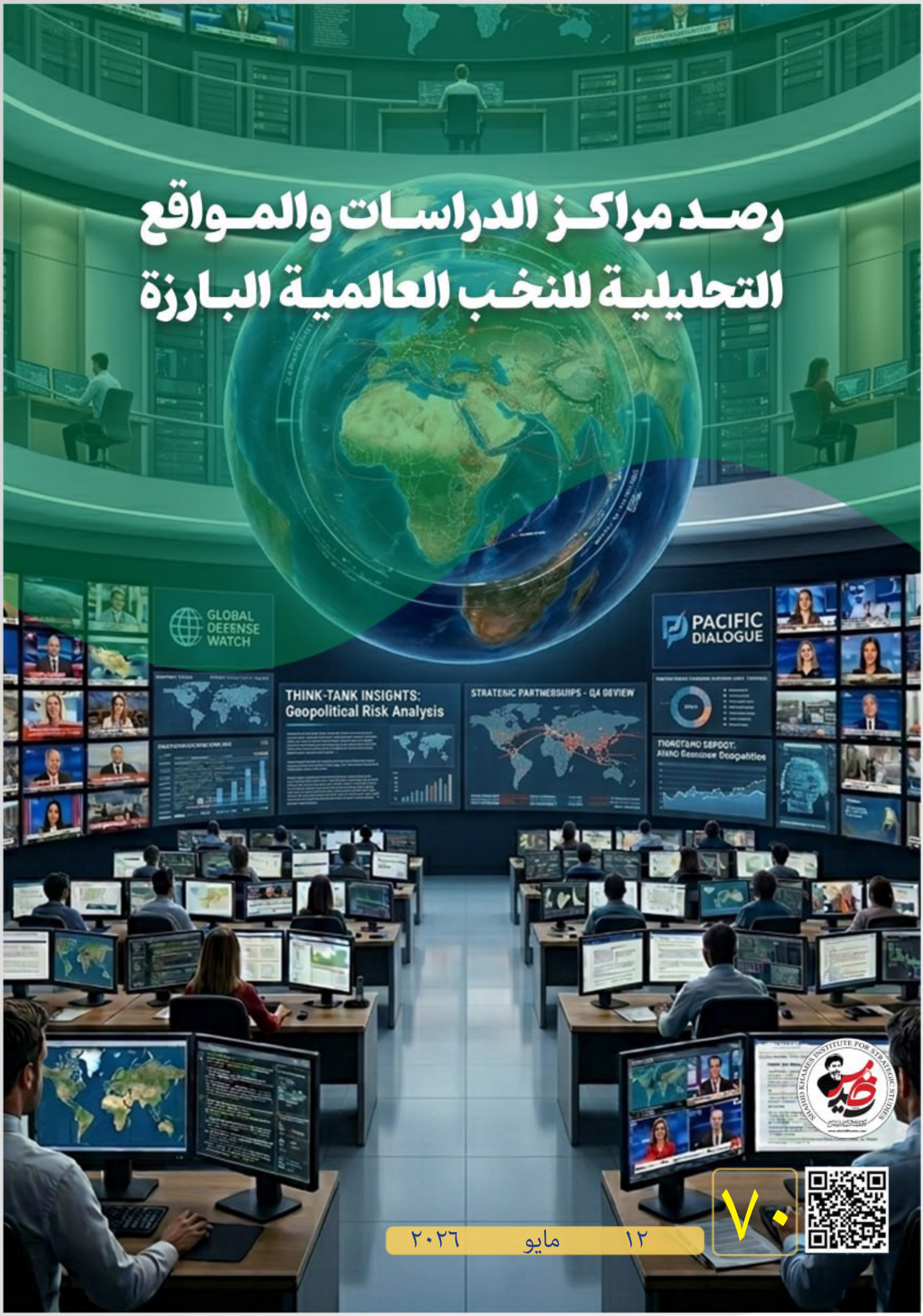

٧٠
١٢ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. تجد الولايات المتحدة وإيران نفسيهما عالقتين في مأزق لا هو سلام ولا هو حرب / WSJ
٥	٢. اعتبرت الولايات المتحدة مصرفه، العائد لعلي الزيدي، مرتبطاً بالقوى الوكيلة لإيران؛ لكنه بات اليوم خيار ترامب لإدارة العراق / WSJ
٦	٣. هل يستطيع ترامب التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إيران؟ / Foreignaffairs
٧	٤. تقوم الصين بإهدار فرصة ذهبية/ Foreignaffairs
٨	٥. من هم الأطراف التي تريد بقاء حزب الله مسلحاً؟/ Foreignpolicy
٩	٦. هل تُعدّ روسيا المستفيد الأكبر من خطأ ترامب في إيران؟/ Foreignpolicy
١٠	٧. قد يؤدي استمرار الأزمة الإيرانية إلى إلحاق أضرار لا رجعة فيها بدول الخليج العربي / Economist
١١	٨. قد يضطر ترامب إلى استئناف الحرب بعد فقدان قوة الردع تجاه إيران / Haaretz
١٢	٩. لا ينبغي لإيران أن تفرض هيمنتها على مضيق هرمز / ISW
١٣	١٠. السلام في تركيا: عاملٌ محفِّزٌ للاستقرار والازدهار في بلاد الشام والعراق / Meri
١٤	١١. العراق وإقليم كردستان: هشاشتان متوازيتان ومستقبلٌ مشترك / Meri
١٥	١٢. إذا اضطُرّ العراق إلى إعادة تصميم بنيته السياسية، فأي نموذج فدرالي يمكن أن يكون الأقل كلفة؟/ Brookings
١٧	١٣. كشفت الحرب الإيرانية في العراق عن اتساع نفوذ الفصائل المسلحة / الشرق الأوسط
١٩	١٤. في ظلّ وقف إطلاق النار، تتشكّل معادلة جديدة بين الأمن والسياسة في العراق/ ORSAM
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

يقف الشرق الأوسط اليوم في خضم واحدة من أكثر مراحل إعادة التشكل الجيوسياسي تعقيداً منذ حرب العراق عام ٢٠٠٣؛ وهي مرحلة بات فيها الحد الفاصل بين الحرب والسلام، وبين الدولة وشبه الدولة، وبين الردع والاستنزاف، أكثر ضبابية من أي وقت مضى. وتكشف الروايات الصادرة خلال الأسابيع الأخيرة عن مراكز الدراسات ووسائل الإعلام التحليلية والمؤسسات البحثية الدولية والإقليمية عن صورة غير مسبوقة لتحولات متزامنة تطال عدداً من المعادلات الاستراتيجية الأساسية، من بينها التحول في توازن القوة بين إيران والولايات المتحدة، والتغير في موقع روسيا والصين، وإعادة تعريف دور الفاعلين من غير الدول، وبداية مرحلة جديدة من التنافس على النظام السياسي والأمني في العراق وبلاد الشام والخليج العربي. وخلافاً للتصورات الأولية، لم تؤدِ المواجهة بين إيران والولايات المتحدة إلى انهيار فوري للمحاور الإقليمية، كما لم تفضِ إلى تكريس تفوق أمريكي مطلق، بل إن ما يتبلور حالياً هو نوع من «الحالة الرمادية المستدامة» التي لم تتعرض فيها إيران لهزيمة حاسمة، وفي المقابل لم تتمكن واشنطن من فرض نظامها الإقليمي المنشود. وقد ترتب على ذلك انتقال مركز التنافس من ساحات الحرب التقليدية إلى ميادين أكثر استنزافاً، تشمل اقتصاد الطاقة، وأمن الممرات المائية، والنفوذ المؤسسي، وإعادة التشكل السياسي الداخلي للدول، والحروب بالوكالة منخفضة الحدة. وفي هذا السياق، تحوّل العراق إلى أبرز مختبر للنظام الإقليمي الجديد؛ إذ تسعى طهران من خلال شبكات معقدة من الجماعات المسلحة إلى ترسيخ نفوذها داخل بنية الدولة العراقية، بينما تعمل الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية على احتواء هذا النفوذ عبر إعادة ترتيب المشهد السياسي في بغداد. وتوضح التطورات الأخيرة أن التنافس الرئيسي لم يعد محصوراً بين «الدولة العراقية» و«الفصائل المسلحة»، بل بات يجري داخل البنية الشيعية للسلطة نفسها، حيث يتحول الانقسام بين معسكر نوري المالكي والتيارات الأكثر براغماتية القريبة من محمد شياع السوداني تدريجياً إلى أحد أهم خطوط الصدع في السياسة العراقية. وفي موازاة ذلك، دخلت القضية الكردية مرحلة جديدة تمتد من تركيا إلى العراق وسوريا، حيث بدأت أفكار الانتقال من الصراع الصلب إلى إعادة تعريف الفيدرالية واللامركزية والمشاركة السياسية تتحول إلى جزء من النقاش النخبوي الإقليمي. وعلى خلاف العقود السابقة التي جرى خلالها التعامل مع المسألة الكردية من منظور أمني بحت، باتت بعض الدوائر الاستراتيجية في المنطقة تنظر إليها باعتبارها متغيراً يرتبط بالاستقرار الاقتصادي، وممرات الطاقة، وإعادة تشكيل النظام الإقليمي. وعلى المستوى الأوسع، لم تعد أزمة مضيق هرمز مجرد نزاع بحري، بل أصبحت محوراً رئيسياً للصراع حول النظام الجيوسياسي للخليج العربي، إذ تشير التحليلات الغربية إلى أن مصدر القلق لم يعد يقتصر على احتمال إغلاق المضيق مؤقتاً، بل يشمل إمكانية تشكل نوع من «الحق السيادي العملي» لإيران على أحد أكثر شرايين الاقتصاد العالمي حيوية، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير موازين القوى الإقليمية وحتى قواعد النظام الدولي. وفي موازاة هذه التحولات، برزت روسيا والصين بوصفهما من المستفيدين النسبيين من الأزمة؛ فروسيا تستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة ومن انصراف جزء من الاهتمام الغربي عن أوكرانيا، بينما تسعى الصين إلى استثمار تآكل النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط من دون انخراط مباشر في الأزمة. ولهذا السبب، يتحدث عدد متزايد من المحللين الغربيين عن بداية مرحلة يعود فيها الشرق الأوسط ليصبح أحد الميادين الرئيسية لتنافس القوى الكبرى. وما يمنح هذه التحولات أهمية مضاعفة هو تزامنها؛ فالمنطقة لا تواجه أزمة منفردة، بل تشهد تراكباً لعدة أزمات بنيوية تشمل أزمة الدولة الوطنية، وأزمة النظام الأمني القائم على الهيمنة الأمريكية، وأزمة الاقتصادات النفطية، وأزمة الشرعية السياسية، وأزمة الردع. وفي ظل هذه الظروف، لم يعد السؤال المركزي يتمثل في معرفة «من سينتصر في الحرب الأخيرة»، بل في تحديد أي الأطراف سيكون أكثر قدرة على التكيف مع النظام الجديد الآخذ في التشكل. ومن هذا المنطلق، يسعى النص إلى تقديم صورة متماسكة لهذا الانتقال الجيوسياسي استناداً إلى روايات مراكز الفكر والمؤسسات التحليلية الدولية والإقليمية، وهو انتقال ستكون له انعكاسات عميقة على مستقبل العراق والخليج العربي ومحور المقاومة والعلاقات الأمريكية الإيرانية، بل وحتى على شكل الدولة في الشرق الأوسط بأسره.

WSJ

تجد الولايات المتحدة وإيران نفسيهما عالقتين في مأزق لا هو سلام ولا هو حرب

في ظلّ تصاعد التوترات الإقليمية قبيل زيارة الرئيس الأمريكي إلى بكين، تسعى واشنطن إلى توسيع أجندة المباحثات مع الصين لتتجاوز الملفات الاقتصادية والتجارية التقليدية، وتشمل كذلك البحث عن دور صيني في إنهاء الحرب مع إيران واحتواء التوتر في منطقة الخليج. وتأتي هذه الزيارة في وقت باتت فيه تداعيات النزاع المستمر تُلقي بثقلها على التجارة العالمية وأمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي لكلٍّ من الولايات المتحدة والصين، إذ تشير التقارير إلى أنّ تفاقم أزمة الشرق الأوسط لم يهدّد فقط أسواق النفط وخطوط الملاحة البحرية، بل انعكس أيضاً سلباً على شعبية الإدارة الأمريكية داخلياً. ومن المنتظر أن تتركّز المحادثات بصورة أساسية على القضايا التجارية، بما في ذلك زيادة مشتريات الصين من المنتجات الزراعية والطاقة والطائرات الأمريكية، إلى جانب وضع أطر جديدة للاستثمار والتبادل التجاري الثنائي، غير أنّ الملف الإيراني يفرض نفسه عملياً على مجمل اللقاءات. وتأمل واشنطن أن تستخدم بكين نفوذها لدى طهران للضغط باتجاه وقف المواجهات، لا سيما أنّ الصين تُعدّ من أبرز المشترين للنفط الإيراني منخفض التكلفة، وأنّ استمرار الاضطرابات الإقليمية قد يهدّد أمن الطاقة الصيني ويُضعف الطلب على الصادرات الصينية. وكانت الإدارة الأمريكية قد طرحت مؤخراً مبادرة لإنهاء الحرب، لكنها اعتبرت أنّ تجاهل مسألة البرنامج النووي الإيراني يجعل المقترح «غير مقبول». وفي الوقت نفسه، لوّحت واشنطن بإمكانية إعادة تفعيل العملية البحرية المعروفة باسم «مشروع الحرية»، الهادفة إلى تأمين عبور السفن في مضيق هرمز، مع احتمال توسيع نطاقها، في مؤشر واضح على تصاعد القلق الأمريكي من تهديد طرق نقل الطاقة وارتفاع الكلفة الجيوسياسية للحرب. ورغم وجود مصالح مشتركة بين واشنطن وبكين في احتواء الأزمة، فإنّ الخلافات الجوهرية بين الطرفين بشأن مستقبل إيران ما تزال قائمة، إذ تدعو الصين إلى الحفاظ على البنية السياسية الحالية في إيران ومنع انهيارها بعد انتهاء الحرب، بينما تتبنّى الولايات المتحدة مقاربة مختلفة تجاه مستقبل النظام السياسي الإيراني. كما اعتُبرت الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإيراني إلى بكين مؤشراً على تنامي التقارب الاستراتيجي بين طهران وبكين قبيل القمة المرتقبة بين قيادتي البلدين. ويرى محللون أنّ هذا اللقاء يمثّل بالنسبة للطرفين «لعبة على حافة الهاوية»، في ظلّ الحاجة إلى إدارة أزمتين متزامنتين: الأزمة الأمنية في الشرق الأوسط والتوترات الاقتصادية المعقّدة بين الولايات المتحدة والصين. ويدخل الرئيس الأمريكي هذه المفاوضات وسط ضغوط متزايدة ناجمة عن الحرب، إضافة إلى الخلافات التجارية والجمركية القائمة مع بكين، وهو ما يحدّ من هامش المناورة لديه. ومن جهة أخرى، تعتزم واشنطن إثارة مخاوفها المرتبطة بدعم الصين لكلٍّ من إيران وروسيا، بما في ذلك احتمالات نقل أسلحة وتقديم خدمات أقمار صناعية صينية للعمليات العسكرية الإيرانية. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت مؤخراً عقوبات على أربع مؤسسات صينية بتهمة تزويد إيران بصور أقمار صناعية. كذلك أفادت تقارير بأنّ إيران هاجمت ناقلة نفط مملوكة للصين في مضيق هرمز وأضرمت النار فيها، وهو ما زاد من المخاوف المتعلقة بأمن الملاحة العالمية. وعلى الرغم من المساعي الرامية إلى خفض التصعيد، لا تزال العلاقات بين واشنطن وبكين هشّة، في ظلّ استمرار مؤشرات انعدام الثقة المتبادل، ومنها القيود الصينية على منح التأشيرات لبعض المسؤولين والصحفيين الأمريكيين، بينما تحاول الولايات المتحدة في المقابل إعادة ضبط علاقتها مع الصين بعد سنوات من المواجهة الكلامية والحرب التجارية. ومن المتوقع أيضاً أن يُطرح ملف تايوان خلال المحادثات، إلا أنّ التقارير تشير إلى أنّ الإدارة الأمريكية لا ترغب في أن يطغى هذا الملف على المفاوضات الاقتصادية وأزمة إيران، في وقت يُنظر فيه إلى هذه القمة بوصفها اختباراً حاسماً لإدارة التنافس الاستراتيجي بين أكبر قوتين في العالم، مع ما قد يترتب عليها من تأثير مباشر في مستقبل الحرب مع إيران وأمن الطاقة العالمي والتوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

https://www.wsj.com/articles/u-s-and-iran-are-locked-in-a-stalemate-

WSJ

اعتبرت الولايات المتحدة مصرفه، العائد لعلي الزيدي، مرتبطاً بالقوى الوكيلة لإيران؛ لكنه بات اليوم خيار ترامب لإدارة العراق

بـرز رجـل أعمـال عراقـي غيـر معـروف علـى نطـاق واسـع بوصفـه المرشـح الأوفـر حظـاً لتولـي رئاسـة الـوزراء فـي العـراق، بعدمـا حصـل علـى دعـم علنـي مـن واشـنطن. فقـد وجّـه إليـه الرئيـس الأمريكـي دعـوة لزيـارة واشـنطن، مؤكـداً أنّ الولايـات المتحـدة سـتدعمه «حتـى النهايـة»، غيـر أنّ هـذا الدعـم اقتـرن بمطلـب واضـح يتمثـل فـي اسـتبعاد الفصائـل المسـلحة المدعومـة مـن إيـران مـن الحكومـة العراقيـة المقبلـة وتقليـص نفـوذ طهـران داخـل بغـداد. والمفارقـة أنّ هـذه الشـخصية السياسـية الجديـدة سـبق أن تعرضـت لضغـوط أمريكيـة، إذ يمتلـك مصرفـاً قامـت وزارة الخزانـة الأمريكيـة عـام ٢٠٢٤ بحرمانه مـن التعـاملات بالـدولار بسـبب شـبهات تتعلـق بالتعـاون مـع أحـد قـادة الفصائـل المرتبطـة بالحـرس الثـوري الإيرانـي. ولـم يسـبق للرجـل أن شـغل أي منصـب حكومـي أو انتخابـي، لكنـه بـرز لاحقـاً كخيـار توافقـي بعدمـا هـددت واشـنطن بقطـع مسـاعداتها للعـراق فـي حـال عـودة نـوري المالكـي، رئيـس الـوزراء الأسـبق المقـرب مـن إيـران، إلـى السـلطة. وفـي نهايـة الشـهر الماضـي، تبنّـى «الإطـار التنسـيقي»، الـذي يضـم الفصائـل الشـيعية القريبـة مـن طهـران، ترشـيحه رسـمياً. وقـد جـرى تـداول اسـمه مـع الولايـات المتحـدة وإيـران قبـل الإعلان عنـه، وتلقـى اتصـالات هاتفيـة مـن الرئيسـين الأمريكـي والإيرانـي، بينمـا يعمـل حاليـاً علـى تشـكيل تحالـف برلمانـي يضمـن حصولـه وحكومتـه المقترحـة علـى الثقـة. وفـي المقابـل، زار أحـد كبـار قـادة فيلـق القـدس بغـداد مطالبـاً المسـؤولين العراقييـن بعـدم اسـتبعاد قـادة الفصائـل المسـلحة مـن الحكومـة أو السـعي إلـى نـزع سلاحهـم. وتطالـب الولايـات المتحـدة بخطـوات عمليـة ضـد الفصائـل المسـلحة التـي تقـول إنهـا نفـذت، منـذ انـدلاع الحـرب الأمريكيـة الإسـرائيلية ضـد إيـران، نحـو ٦٠٠ هجـوم علـى منشـآت دبلوماسـية وعسـكرية أمريكيـة داخـل العـراق، علمـاً أنّ واشـنطن كانـت قـد علّقـت خلال الحـرب تحويـل عائـدات النفـط العراقيـة بالـدولار والمسـاعدات الأمنيـة المقدمـة لبغـداد. غيـر أنّ السـعي الأمريكـي لكبـح نفـوذ هـذه الفصائـل ينطـوي علـى مخاطـر بالغـة، إذ تشـكلت تلـك الجماعـات خلال فتـرة الاحـتلال الأمريكـي للعـراق، وأسـهمت لاحقـاً فـي هزيمـة تنظيـم داعـش، قبـل أن تعـزز النفـوذ الإيرانـي داخـل السياسـة والاقتصـاد والنظـام المصرفـي العراقـي. كمـا اسـتخدمت الشـبكات المصرفيـة للوصـول إلـى الـدولار الأمريكـي، أحيانـاً عبـر معـاملات وهميـة، بحسـب اتهامـات أمريكيـة، فيمـا يحـذر محللـون مـن أنّ أي محاولـة لنـزع سلاح هـذه الجماعـات أو تقليـص نفوذهـا قـد تـؤدي إلـى ردود فعـل عنيفـة بسـبب تغلغلهـا العميـق فـي مؤسسـات الدولـة والاقتصـاد العراقـي. وقـد راكـم المرشـح المحتمـل لرئاسـة الـوزراء ثروتـه مـن قطاعـات المصـارف والبـث الفضائـي والعقـود الحكوميـة، إذ أسـس قبـل نحـو عقـد «مصـرف الجنـوب الإسـلامي» وشـركة «الأويـس» المتخصصـة فـي اسـتيراد السـلع الزراعيـة لصالـح وزارة التجـارة العراقيـة. واسـتند قـرار وزارة الخزانـة الأمريكيـة بحرمـان المصـرف مـن النظـام المالـي القائـم علـى الـدولار إلـى معلومـات أشـارت إلـى احتمـال ارتباطـه بـ«شـبل الزيـدي»، القيـادي فـي الفصائـل المسـلحة الـذي فرضـت عليـه عقوبـات أمريكيـة عـام ٢٠١٨ بسـبب صلاتـه المزعومـة بالحـرس الثـوري الإيرانـي وحـزب الله اللبنانـي، وهـو الأميـن العـام لـ«كتائـب الإمـام علـي» المصنفـة منظمـة إرهابيـة لـدى الولايـات المتحـدة. كمـا اسـتند القـرار أيضـاً إلـى شـبهات حـول وجـود علاقـات وثيقـة بيـن المصـرف و«كتائـب حـزب الله»، الجماعـة المدرجـة علـى قوائـم الإرهـاب الأمريكيـة والتـي خاضـت مواجهـات طويلـة ضـد القـوات الأمريكيـة. وقـد نفـت إدارة المصـرف هـذه الاتهامـات مؤكـدة أنّ تحقيقـات مسـتقلة لـم تثبتهـا، فيمـا تشـير المعلومـات إلـى أنّ مالـك المصـرف يملـك ٩٠/٩ فـي المئـة مـن الأسـهم، وتسـيطر عائلتـه علـى الحصـة الأكبـر، لكنـه لـم يشـارك فـي إدارة العمليـات المصرفيـة منـذ عـام ٢٠١٩، علمـاً أنّـه والمصـرف نفسـه لا يخضعـان لعقوبـات أمريكيـة مباشـرة. وكان «مصـرف الجنـوب» واحـداً مـن أكثـر مـن عشـرين مصرفـاً عراقيـاً مُنعـت خلال عامـي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ مـن الحصـول علـى الـدولار مـن البنـك المركـزي العراقي بسـبب مخاوف تتعلـق بتحويـل العـملات إلـى إيـران أو تمويـل الفصائـل المسـلحة. ومـا يـزال هـذا الحظـر قائمـاً حتـى الآن، رغـم الأهميـة التي كان يمثلهـا المصـرف لبغـداد فـي إدارة مشـتريات شـركة «الأويـس» الخاصـة ببرنامـج السـلة الغذائيـة العراقـي، والتـي تشـمل الطحيـن والأرز والسـكر والزيـوت، غيـر أنّ آليـة بديلـة جـرى اعتمادهـا لمواصلـة اسـتيراد الأرز الأمريكـي عبـر تسـوية المدفوعـات باليـورو بـدلاً مـن الـدولار.

om/world/middle-east/the-u-s-tied-his-bank-to-iran-proxies-now-hes-

Foreignaffairs

هل يستطيع ترامب التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إيران؟

منذ اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران في أواخر فبراير، شهدت أهداف واشنطن تحولات متواصلة، تراوحت بين السعي إلى تغيير النظام الإيراني، وإضعاف القدرات العسكرية لطهران، وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، غير أنّ الهدف الأكثر حضوراً ظل يتمثل في محاولة إبطاء البرنامج النووي الإيراني أو احتوائه، وهو هدف يبدو تحقيقه اليوم أكثر تعقيداً مما كانت تتصوره الولايات المتحدة، نظراً إلى محدودية الأضرار التي ألحقتها الحرب بالبنية النووية الإيرانية. وتكمن المعضلة الأساسية في أنّ البرنامج النووي الإيراني شهد منذ انسحاب واشنطن من اتفاق عام ٢٠١٥ تطوراً نوعياً كبيراً، إذ تتركز المفاوضات الحالية، بحسب التقارير، على مسألتين رئيسيتين هما مدة وقف تخصيب اليورانيوم ومصير مخزونات اليورانيوم عالي التخصيب. ورغم أهمية هذين العنصرين، فإنهما لا يكفيان وحدهما لمعالجة جوهر المشكلة، لأن إيران رفعت خلال السنوات السبع الماضية قدرتها على إنتاج وتركيب أجهزة طرد مركزي متطورة، ونجحت في تقليص الزمن اللازم لإنتاج المواد الانشطارية الكافية لصنع سلاح نووي، في وقت اتسعت فيه الفجوات المعلوماتية لدى المفتشين الدوليين بشأن الأبعاد الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني. وخلال الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً في يونيو الماضي، أدت الضربات الأمريكية والإسرائيلية إلى تدمير أجزاء مهمة من برنامج التخصيب الإيراني، وقُتل عدد من العلماء النوويين، كما تعرضت منشآت فوردو ونطنز لأضرار جسيمة، إلا أنّ إيران باتت اليوم تمثل تحدياً أكثر تعقيداً بكثير مما كانت عليه عام ٢٠١٥. فقد كان الاتفاق النووي السابق يفرض قيوداً ليس فقط على عدد أجهزة الطرد المركزي العاملة، بل أيضاً على أنواع الأجهزة التي يمكن تشغيلها أو إنتاجها، وعلى بعض الأنشطة البحثية المتعلقة بتطوير هذه التكنولوجيا، غير أنّ هذه القيود تراجعت فعلياً بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق. وبحلول يونيو ٢٠٢٥، أصبحت أجهزة الطرد المركزي الإيرانية الأكثر تطوراً أكثر كفاءة بنحو ست مرات مقارنة بنماذج عام ٢٠١٥، كما تضاعفت سرعة تركيب سلاسل الطرد المركزي إلى نحو ثلاثة أضعاف، ما يعني أنّ إيران، حتى لو أوقفت التخصيب بالكامل وتخلت عن مخزوناتها من اليورانيوم عالي التخصيب، قد تتمكن من إنتاج المواد اللازمة لصنع سلاح نووي خلال فترة أقصر من «فترة الاختراق» البالغة عاماً واحداً التي نص عليها اتفاق ٢٠١٥. وتشير التقديرات إلى أنّ طهران قد تستطيع، حتى في حال تدمير كامل منشآت فوردو ونطنز، إعادة تركيب أجهزة طرد متطورة في موقع آخر خلال نحو ستة أشهر فقط، وهي مدة قد تصبح أقصر إذا احتفظت بكميات كبيرة من اليورانيوم منخفض التخصيب. وتزداد المخاوف بسبب احتمال وجود منشآت غير معلنة، إذ تمتلك إيران تاريخاً طويلاً في بناء مواقع تخصيب سرية، كما حدث مع نطنز وفوردو. وفي مطلع عام ٢٠٢٥ أعلنت طهران عن مشروع لإنشاء منشأة تحت الأرض في أصفهان، بينما أثارت صور الأقمار الصناعية قبل حرب الأيام الاثني عشر مخاوف بشأن منشأة كبيرة قرب نطنز لم تزرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما يجعل وضعها التشغيلي غير معروف. وبعد اغتيال محسن فخري زاده، أوقفت إيران عام ٢٠٢١ آليات الرقابة المتعلقة بتتبع إنتاج أجهزة الطرد المركزي، ومنذ ذلك الحين جرى تصنيع عشرات الآلاف من هذه الأجهزة، يُعتقد أنّ معظمها نُصب في فوردو ونطنز، لكن تحويل بضع مئات منها إلى مواقع سرية قد يكون كافياً لإنتاج مواد تسليحية بسرعة. ولم يعد التحدي النووي الإيراني مقتصراً على التخصيب، بل بات يشمل أيضاً تطوير القدرة على تحويل المواد الانشطارية إلى رؤوس حربية، من خلال أنشطة مثل المحاكاة الحاسوبية، واختبارات المتفجرات التقليدية، وتصميم الرؤوس النووية داخل منشآت صغيرة يسهل إخفاؤها. كما أنّ أجهزة الاستخبارات الأمريكية حذفت عام ٢٠٢٤ من تقريرها السنوي التقدير التقليدي الذي كان يستبعد سعي إيران إلى أنشطة تسليحية رئيسية. ولهذا، فإن أي اتفاق نووي جديد ينبغي أن يتجاوز مجرد مسألة مخزونات اليورانيوم ووقف التخصيب، بحيث يشمل استئناف إيران تنفيذ البروتوكول الإضافي، وتقديم قائمة قابلة للتحقق بأجهزة الطرد المركزي المنتجة منذ عام ٢٠٢١، والكشف عن الأنشطة العسكرية والأبحاث ذات الاستخدامات التسليحية، والسماح بتفتيش المواقع العسكرية المشبوهة. ومع أنّ الاتفاق النووي ما يزال ضرورياً، فإنه لن يكون كافياً وحده، لأن أخطر التهديدات الإيرانية للمصالح الأمريكية تتمثل حالياً في السيطرة على حركة الملاحة في مضيق هرمز وبرنامج الصواريخ الإيراني، فيما سيجعل امتلاك إيران لسلاح نووي هذه التهديدات أكثر خطورة بكثير. ولذلك، فإن أي اتفاق يقتصر على المنشآت المعروفة ومخزونات اليورانيوم لن يوقف البرنامج الإيراني فعلياً، بل سيدفعه بصورة أكبر إلى العمل السري تحت الأرض، ما سيجعل معالجة الأزمة في المستقبل أكثر تعقيداً وصعوبة.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/can-trump-get-new-

Foreignaffairs

تقوم الصين بإهدار فرصة ذهبية

منذ عودة الرئيس الأمريكي إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥، أدت السياسات الأمريكية الهجومية والإكراهية وغير المتوقعة إلى إبعاد عدد كبير من الأصدقاء والحلفاء والخصوم وحتى الدول المحايدة عن واشنطن، الأمر الذي أوجد فراغاً جيوستراتيجياً واسعاً بدا ظاهرياً فرصة مثالية للصين لتوسيع نفوذها العالمي. غير أنّ أداء بكين اتسم بالتباين؛ إذ حققت تقدماً محدوداً في بعض المجالات، بينما شهدت مجالات أخرى حالة من الجمود أو حتى التراجع. وعلى خلاف التصورات الشائعة، فإن التنافس بين الصين والولايات المتحدة ليس لعبة صفرية، لأن تراجع النفوذ الأمريكي لم يؤدِ تلقائياً إلى صعود النفوذ الصيني، بل دفع كثيراً من الدول إلى تبني استراتيجية «التحوط» عبر تقليص اعتمادها على كلٍّ من واشنطن وبكين في آن واحد. وحتى إذا نجح اللقاء المرتقب بين زعيمي البلدين في تحقيق قدر من الاستقرار في العلاقات الثنائية، فإن التنافس الجيوستراتيجي بين القوتين سيظل جزءاً بنيوياً من النظام الدولي. ويمكن تقييم أدوات النفوذ الصيني من خلال أربعة مجالات رئيسية: الدبلوماسية، والقوة الناعمة، والقوة العسكرية، والاقتصاد. فعلى المستوى الدبلوماسي، تمتلك الصين حضوراً واسعاً عبر ١٨٢ سفارة وقنصلية ونحو خمسة آلاف دبلوماسي، كما يتحرك كبار المسؤولين الصينيين باستمرار حول العالم، من الرئيس ورئيس الوزراء إلى نواب رئيس الوزراء وأعضاء المكتب السياسي والوزراء وكبار مسؤولي الحزب. كذلك تنشط بكين داخل المؤسسات متعددة الأطراف، في وقت انسحبت فيه الولايات المتحدة من ٦٦ مؤسسة دولية، غير أنّ هذا الحضور لم يتحول بالضرورة إلى نفوذ حاسم، إذ لا تحدد الصين الأجندة الدبلوماسية العالمية، ولا تمثل القوة المهيمنة في أي منطقة، كما أنها تميل في الأزمات الكبرى، ومنها الحرب مع إيران، إلى الاكتفاء بالدعوات العامة إلى السلام والتفاوض من دون الاضطلاع بدور وساطة فعلي. أما القوة الناعمة الصينية، فرغم إنفاق ما بين عشرة وعشرين مليار دولار سنوياً على الدبلوماسية العامة والإعلام العالمي والمساعدات الخارجية، فإن تأثيرها ما يزال محدوداً. فالمشروعات الكبرى مثل «مبادرة الحزام والطريق» ومبادرات التنمية والحضارة والأمن والحوكمة العالمية لم تحقق عائداً دعائياً كبيراً، كما أظهرت استطلاعات «بيو» لعام ٢٠٢٥ أن النظرة العالمية إلى الصين بقيت سلبية في معظمها داخل ٢٤ دولة، حيث عبّر ٥٤ في المئة عن مواقف غير إيجابية تجاهها، رغم استمرار النظرة الإيجابية في بعض مناطق إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، مقابل مواقف أكثر سلبية في أوروبا والعالم الناطق بالإنجليزية. وعلى الصعيد العسكري، لا تزال القدرات الصينية العالمية محدودة نسبياً؛ فرغم امتلاكها ترسانة نووية وأسطولاً بحرياً ضخماً وصواريخ بالستية وقدرات سيبرانية وفضائية متقدمة، فإن الجيش الصيني لا يمتلك القدرة على نشر ودعم قوة بحجم لواء يتراوح بين ٤٥٠٠ و٥٠٠٠ جندي على مسافة تتجاوز ١٥٠٠ ميل من حدوده. ورغم أنّ البحرية الصينية، التي تضم نحو ٣٧٠ قطعة سطحية و٦٠ إلى ٧٠ غواصة، تعد الأكبر عالمياً من حيث عدد السفن، فإن نشاطها نادراً ما يتجاوز غرب المحيط الهادئ والمحيط الهندي، في حين تمتلك الولايات المتحدة ٥١ حليفاً رسمياً ونحو ٧٥٠ قاعدة عسكرية حول العالم، بينما لا تملك الصين سوى حليف تعاهدي واحد هو كوريا الشمالية وقاعدة خارجية واحدة في جيبوتي. وتبقى القوة الاقتصادية المجال الأكثر تفوقاً بالنسبة للصين؛ فقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٥ نحو ١٩/٤ تريليون دولار، وأصبحت الشريك التجاري الأول لأكثر من ١٢٠ دولة، مع فائض تجاري سلعي بلغ ١/٢ تريليون دولار، و٢٣ اتفاقية تجارة حرة مع ٣٠ دولة ومنطقة، إضافة إلى وجود ١٣٠ شركة صينية ضمن قائمة «فورتشن ٥٠٠»، ووصول استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى ١٧٤ مليار دولار. ومع ذلك، فإن النفوذ الاقتصادي لم يتحول تلقائياً إلى نفوذ سياسي. ففي أوروبا، تعاني الصين من تداعيات قربها من روسيا ودعمها الضمني للحرب في أوكرانيا، إضافة إلى اتهامات بالتجسس والهجمات السيبرانية وإغراق الأسواق بالبضائع الرخيصة، وهو ما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري الأوروبي مع الصين إلى ٣٥٩/٩ مليار يورو عام ٢٠٢٥ وإثارة مخاوف متزايدة بشأن تراجع الصناعة الأوروبية. وفي أمريكا اللاتينية وإفريقيا، ورغم توسع النفوذ الاقتصادي الصيني، برزت أيضاً روايات تتحدث عن نزعات استعمارية جديدة وتزايد السخط المحلي. أما في الشرق الأوسط، فتستفيد الصين من انشغال الولايات المتحدة بالصراع مع إيران وتحول التركيز الأمريكي بعيداً عن آسيا وتايوان، لكنها في الوقت ذاته تتضرر من إضعاف إيران التي تمثل شريكاً اقتصادياً مهماً لبكين، إذ تستحوذ الصين على أكثر من ٨٠ في المئة من صادرات النفط والغاز الإيرانية، وكانت قد تعهدت عام ٢٠٢١ باستثمار ٤٠٠ مليار دولار في إيران خلال ٢٥ عاماً. وفي الهند ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، يحد انعدام الثقة من قدرة بكين على استثمار الأخطاء الأمريكية بالكامل، رغم وصول تجارتها مع دول «آسيان» إلى تريليون دولار عام ٢٠٢٥، بسبب المخاوف المرتبطة بالفائض التجاري الصيني، والضغوط الصناعية، والمطالب البحرية في بحر الصين الجنوبي، وعمليات النفوذ غير المعلنة. والخلاصة أنّ الصين، رغم كل ما تملكه من أدوات قوة، لم تتحول بعد إلى بديل جذاب للولايات المتحدة؛ فهي تفتقر إلى حلفاء حقيقيين، ولا تعتمد أي دولة على بكين كضامن أمني، كما أنّ نموذجها السياسي وقوتها الناعمة ما يزالان محدودي الجاذبية عالمياً، في حين لم تنجح دبلوماسيتها في تحقيق تأثير حاسم، الأمر الذي يعني أنّ العالم، حتى مع تراجع القوة الناعمة الأمريكية، لم يتجه تلقائياً نحو الصين.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/china-squandering-golden-

Foreignpolicy

من هم الأطراف التي تريد بقاء حزب الله مسلحاً؟

للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣، يجري لبنان وإسرائيل محادثات مباشرة، غير أنّ القضية المحورية في هذه المفاوضات تتمثل في طرف غائب عن الطاولة هو حزب الله، التنظيم الشيعي المدعوم من إيران، والذي أصبحت معارضته لنزع سلاحه واحدة من أبرز نقاط التصدع في أزمة الشرق الأوسط. وقد أطلقت الحكومة اللبنانية في سبتمبر الماضي أكثر خطط نزع السلاح طموحاً، وحققت في بدايتها بعض النجاحات عبر مصادرة جزء من الأسلحة ونشر وحدات الجيش جنوب نهر الليطاني، إلا أنّ هذه الجهود توقفت بعد الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران، والضربات الصاروخية الانتقامية التي شنها حزب الله على شمال إسرائيل، ثم العمليات الإسرائيلية الواسعة داخل لبنان، وهي تطورات أسفرت منذ مارس عن مقتل أكثر من ٢٥٠٠ شخص وتشريد أكثر من مليون آخرين. ويقوم النهج السائد في الولايات المتحدة وإسرائيل على تصعيد الضغوط عبر العقوبات وربط المساعدات بالشروط السياسية وتعزيز الخيار العسكري، غير أنّ هذا النهج يستند، وفق الدراسة، إلى تشخيص ناقص للمشكلة، لأنه يتعامل مع نزع السلاح باعتباره أمراً يمكن فرضه من الخارج، متجاهلاً الحاجة إلى وجود قاعدة داخلية تؤيد استدامته. فطالما ظل جزء كبير من المجتمع اللبناني يرى في سلاح حزب الله ضرورة، فإن أي عملية لنزع السلاح، سواء أكانت توافقية أم قسرية، ستبقى مؤقتة وقابلة للانهيار. وفي دراسة وطنية أُجريت في ديسمبر ٢٠٢٥ وشملت أكثر من ألفي مواطن لبناني، إضافة إلى مقابلات معمقة مع ٣٠٠ شخص، تبيّن أنّ ١٨ في المئة فقط من اللبنانيين يدعمون حزب الله سياسياً، وهي نسبة تتوافق تقريباً مع نتائجه الانتخابية، غير أنّ ٤٥ في المئة يعارضون نزع سلاحه، ما يكشف أنّ رفض نزع السلاح لا يعني بالضرورة الولاء السياسي للحزب. وتناولت الدراسة ثلاثة تفسيرات شائعة لاستمرار قوة حزب الله. أولها العامل الطائفي، حيث أظهرت الروابط الاجتماعية والهوياتية داخل البيئة الشيعية أثراً كبيراً في زيادة الدعم السياسي للحزب، إذ ارتفعت نسبة التأييد له بنحو ثلاثين نقطة مئوية لدى من يمتلكون ارتباطات اجتماعية قوية بالمجتمع الشيعي، إلا أنّ هذا العامل لم يكن مؤثراً تقريباً في مسألة رفض نزع السلاح، إذ لم يتجاوز الفارق ثلاث نقاط مئوية. أما التفسير الثاني، والمتعلق بالدور الخدماتي للحزب، فقد جاءت نتائجه مخالفة للتصورات السائدة؛ إذ إن ذوي الدخل المنخفض والشبكات الاجتماعية الأضعف، الذين يُفترض أنهم الأكثر اعتماداً على مساعدات الحزب وخدماته الصحية والكهربائية والمالية، أبدوا دعماً أقل قليلاً له، سواء على المستوى السياسي أو في ما يتعلق بسلاحه، ما يعني أنّ استبدال الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الحزب، رغم أهميته على مستوى السياسات العامة، لن يكون كافياً وحده لتغيير الرأي العام تجاه نزع السلاح. أما العامل الثالث فهو الأمن، إذ يقدم حزب الله نفسه بوصفه القوة الردعية الوحيدة القادرة على مواجهة إسرائيل، وقد عززت الحروب الأخيرة هذا التصور. وأظهرت الدراسة أنّ خمس المشاركين تعرضوا بشكل مباشر للحرب والعنف السياسي منذ عام ٢٠٢٣، بينما قال أكثر من نصف المستطلعين إنهم يشعرون بتهديد وجودي من جانب إسرائيل، وأن الذين شعروا بدرجة أكبر من الخطر أو عاشوا تجارب الحرب بشكل أعمق كانوا أكثر ميلاً، بفارق سبع عشرة نقطة مئوية، إلى تأييد الإبقاء على سلاح الحزب. ومع ذلك، خلصت الدراسة إلى أنّ العامل الأقوى في معارضة نزع السلاح لم يكن الطائفية ولا الاعتماد الخدماتي ولا حتى الاعتبارات الأمنية، بل السخط الأخلاقي وفقدان الثقة بالدولة اللبنانية. فقد كان المواطنون الذين فقدوا ثقتهم بالدولة ويشعرون بوجود ظلم عميق أكثر معارضة لنزع السلاح بفارق تسع وعشرين نقطة مئوية، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو وضعهم الطبقي أو حجم تعرضهم للحرب. وتشمل أسباب هذا الشعور بالظلم التوزيع الزبائني والطائفي للموارد، وغياب المحاسبة في قضايا مثل انفجار مرفأ بيروت بعد أكثر من خمس سنوات، والفساد اليومي، والانهيار المصرفي الذي دمّر مدخرات المواطنين بينما حافظت النخب على ثرواتها. وقد قال أقل من ربع المشاركين إنهم يثقون بالدولة إلى حد ما. وتوضح الدراسة أنّ الصورة الشائعة عن وجود إجماع لبناني على نزع السلاح أكثر تعقيداً مما يبدو، خصوصاً أنّ استطلاعات سابقة أظهرت رغبة ٧٩ في المئة من اللبنانيين بحصر السلاح بيد الجيش، لكنها أُجريت قبل التطبيق العملي لخطة نزع السلاح ولم تشمل مناطق رئيسية مثل الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، حيث تتجاوز نسبة معارضة نزع السلاح ٧٠ في المئة، وحيث تتفوق مشاعر التهميش وفقدان الثقة بالدولة حتى على الاعتبارات الأمنية. ويبرز مثال شمال لبنان قرب عكار هذه الحقيقة بوضوح؛ ففي منطقة ذات غالبية سنية ومارونية لا تتجاوز نسبة الدعم السياسي لحزب الله ٥ في المئة، ومع ذلك يعارض ٤١ في المئة من السكان نزع سلاحه، ليس بدافع الطائفية أو الاستفادة من خدمات الحزب، بل نتيجة التهميش التاريخي وفقدان الثقة بدولة أخفقت في مجالات الفقر والبنية التحتية والصحة والتعليم. ومن هنا، تخلص الدراسة إلى أنّ الضغوط الخارجية والعقوبات والعمليات العسكرية لا يمكن أن تكون بديلاً عن إعادة بناء شرعية الدولة اللبنانية، لأن المواطنين لن يقبلوا احتكار الدولة للسلاح ما داموا يرونها عاجزة وفاسدة وغير عادلة، وأن الطريق المستدام لنزع سلاح حزب الله لا يمر فقط عبر إضعافه، بل عبر بناء دولة يثق اللبنانيون بأنها تستحق أن توكل إليها مهمة احتكار القوة والسلاح.

https://foreignpolicy.com/١١/٠٥/٢٠٢٦/lebanon-hezbollah-disarmament-

Foreignpolicy

هل تُعدّ روسيا المستفيد الأكبر من خطأ ترامب في إيران؟

ألحق الجمود القائم بين الولايات المتحدة وإيران أضراراً واسعة بأجزاء كبيرة من الاقتصاد العالمي، لكنه شكّل في المقابل فرصة مربحة لروسيا. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط، إلى جانب التعليق المؤقت لبعض العقوبات الأمريكية المفروضة على موسكو بهدف الحد من الضغوط على الأسواق العالمية، إلى توفير مليارات الدولارات الإضافية للخزينة الروسية. وتشير التقديرات إلى أنّ كل ارتفاع بمقدار عشرة دولارات في سعر برميل النفط يضيف نحو مئة مليون دولار شهرياً إلى إيرادات الدولة والشركات الروسية مجتمعة. وقد أعلن مسؤولون روس أنّ مبيعات النفط في أبريل، وهو أول شهر انعكست فيه الأسعار المرتفعة بصورة فعلية على الإيرادات، بلغت نحو تسعة مليارات دولار، أي ما يعادل ضعف العائدات النفطية التي كانت تحققها روسيا قبل غزو أوكرانيا. وتتمثل أبرز المكاسب الروسية من الأزمة الإيرانية في ثلاثة عناصر رئيسية؛ أولها أنّ ارتفاع أسعار النفط والسلع الأخرى، مثل الأسمدة والألمنيوم والمواد الخام، يمنح الاقتصاد الحربي الروسي دفعة قوية أشبه بـ«حقنة أدرينالين». أما المكسب الثاني فيتعلق بالاستهلاك الكثيف لصواريخ «باتريوت» الاعتراضية خلال الحرب الإيرانية، إذ تشير تقديرات الأسبوع الأول من الحرب إلى أنّ الولايات المتحدة وشركاءها الخليجيين استهلكوا عدداً من هذه الصواريخ يفوق ما تم تسليمه إلى أوكرانيا منذ بداية الغزو الروسي الشامل عام ٢٠٢٢. ويعد هذا الأمر خطيراً بالنسبة لكييف، لأن منظومة «باتريوت» تمثل الوسيلة الأكثر فاعلية في مواجهة الصواريخ الباليستية الروسية، ما يعني أنّ أي نقص كبير فيها قد يتحول إلى نقطة ضعف حاسمة بالنسبة لأوكرانيا إذا تمكنت موسكو من حشد مخزون واسع من الصواريخ لاستخدامه ضد البنية التحتية والمدن والمنشآت العسكرية الأوكرانية خلال الشتاء المقبل. أما الفائدة الثالثة التي تجنيها موسكو فتتمثل في تحويل انتباه الولايات المتحدة الاستراتيجي بعيداً عن روسيا وأوكرانيا، إذ إن الحرب مع إيران استنزفت جزءاً مهماً من تركيز أجهزة الأمن القومي الأمريكية، وقلّصت قدرة واشنطن على تنسيق الضغوط مع أوروبا ضد موسكو. وكانت الإدارة الأمريكية قد بدأت قبل ذلك اتخاذ خطوات مهمة لتشديد العقوبات على شركات النفط الروسية الكبرى، غير أنّ تصاعد أزمة الشرق الأوسط أضعف القدرة على مواصلة هذا المسار بالوتيرة نفسها. ومع ذلك، فقد وفرت الحرب الإيرانية أيضاً فرصة محدودة لأوكرانيا، إذ إن حاجة دول الخليج إلى أنظمة فعالة لمواجهة الطائرات المسيّرة الإيرانية فتحت الباب أمام نقل الخبرات الأوكرانية في هذا المجال، بعدما خاضت كييف لأكثر من ثلاث سنوات مواجهة مستمرة مع طائرات «شاهد» المسيّرة وطورت حلولاً محلية للتصدي لها. وقد بدأت أوكرانيا بالفعل إرسال فرق تدريبية إلى جيوش المنطقة، كما تجري محادثات بشأن استثمارات خليجية محتملة في إنتاج الصواريخ الاعتراضية وإنشاء مشاريع دفاعية مشتركة، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على الصناعة العسكرية الأوكرانية. وفي الوقت نفسه، ازدادت أهمية العلاقة بين روسيا وإيران في ظل هذه الأزمة، فرغم أنّ موسكو ليست حليفاً تعاقدياً لطهران، وأن اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما لا يتضمن ضمانات دفاعية شبيهة بالمادة الخامسة في حلف الناتو، فإن روسيا تقدم لإيران دعماً ضمن حدود قدراتها. وتظل المساعدة العسكرية الروسية محدودة بسبب حاجة موسكو نفسها إلى أنظمة الدفاع الجوي في مواجهة الهجمات الأوكرانية، إلا أنّها توفر لإيران بيانات استهداف تتعلق بالأصول الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى مكونات مرتبطة بالطائرات المسيّرة. وكانت إيران قد زودت روسيا سابقاً بتكنولوجيا طائرات «شاهد»، قبل أن تطورها موسكو بصورة كبيرة وتعيد جزءاً من هذه التكنولوجيا المحسنة إلى طهران. كما أن إغلاق مضيق هرمز ألحق أضراراً بإيران نفسها، وجعل من طريق بحر قزوين عبر روسيا شرياناً حيوياً لوارداتها، بما يشمل مكونات الطائرات المسيّرة ونحو مليوني طن من القمح الروسي الذي كان يمر سابقاً عبر البحر الأسود. وفي جوهرها، أصبحت السياسة الخارجية الروسية مكرسة بصورة شبه كاملة لخدمة الحرب في أوكرانيا، سواء عبر تأمين احتياجات الجبهة، أو توفير السيولة للاقتصاد الحربي، أو الرد على الدعم العسكري والاستخباراتي الغربي لكييف، وهو ما يجعل إيران شريكاً مهماً لموسكو في جميع هذه المجالات. ومع ذلك، فإن روسيا نفسها تبدو أكثر هشاشة مما كانت عليه سابقاً؛ فقد ظهر ذلك بوضوح خلال العرض العسكري الأخير في «يوم النصر» في موسكو، الذي جرى بصورة محدودة وغير معتادة، مع غياب الدبابات والعربات العسكرية عن الساحة الحمراء وقطع الإنترنت المحمول في محيط الاحتفالات، في مؤشر على القلق الروسي من الهجمات الأوكرانية بعيدة المدى على العاصمة والمنشآت النفطية والمرافئ التصديرية والأهداف العسكرية. كما أظهرت العمليات الاستخباراتية الأوكرانية باستخدام طائرات مسيّرة متطورة ضد القاذفات الاستراتيجية الروسية أنّ كييف باتت قادرة على تهديد العمق الروسي مباشرة. وعلى الجبهة الأوكرانية، تواصل روسيا تقدمها التدريجي مستفيدة من تفوقها العددي في الأفراد والدبابات والمدفعية والصواريخ والطيران، رغم تسجيل بعض التراجعات الموضعية، غير أنّ هذا التقدم يتم بكلفة بشرية ومادية باهظة، ولم يقرّب موسكو حتى الآن من أهدافها الاستراتيجية الكبرى، سواء السيطرة الكاملة على أوكرانيا أو فرض حكومة موالية في كييف أو قطع الروابط العسكرية والاستخباراتية بين أوكرانيا والغرب. وفي المقابل، تمكنت أوكرانيا من إدارة جزء من نقاط ضعفها عبر التكنولوجيا والدعم الصناعي الغربي والأوروبي، إضافة إلى اعتماد استراتيجية تقوم على التنازل التدريجي عن الأراضي مقابل استنزاف القوات الروسية. ومع ذلك، فإذا استمر الرئيس الروسي في الاعتماد على التقديرات المتفائلة لجنرالاته، فإن موسكو ما تزال تمتلك الموارد الكافية لمواصلة هذا المسار المكلف والمدمر.

https://foreignpolicy.com/١١/٠٥/٢٠٢٦/iran-war-russia-putin-trump-

Economist

قد يؤدي استمرار الأزمة الإيرانية إلى إلحاق أضرار لا رجعة فيها بدول الخليج العربي

ما بدأ في الأصل بوصفه وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران بات اليوم يستمر لفترة تكاد تعادل مدة الحرب التي سبقته، مع اقتراب الطرفين من دخول الأسبوع السادس للهدنة التي أُعلنت في الثامن من أبريل. وكانت دول الخليج العربي تأمل أن يقود هذا الاتفاق إلى إنهاء سريع للحرب وللاضطرابات الاقتصادية التي تسببت بها، لكنها تجد نفسها الآن عالقة في حالة من التعليق وعدم اليقين؛ فلا الحرب انتهت بصورة كاملة، ولا السلام المستدام تحقق. ورغم التراجع النسبي في مستوى المواجهات، فإن الهجمات المتفرقة في مضيق هرمز واستمرار الضربات الإيرانية ضد الإمارات العربية المتحدة ما زالت قائمة، والأهم من ذلك أنّ حركة الملاحة عبر مضيق هرمز تكاد تكون متوقفة بالكامل، وهو ما أدى عملياً إلى شلل أحد أهم شرايين الطاقة في العالم ودفع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة توصف بالخطيرة. وتحذر التحليلات من أنّ عدم التوصل إلى اتفاق شامل قبل نهاية الصيف قد يعرّض المنطقة لأضرار اقتصادية طويلة الأمد وربما غير قابلة للعكس، خصوصاً أنّ اقتصادات الخليج، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، قامت

خلال العقدين الماضيين على أسس الاستقرار الإقليمي، والتجارة الحرة، والنقل البحري، والاستثمار الأجنبي، والتحول إلى مراكز مالية ولوجستية عالمية، وهي ركائز بات استمرار الأزمة الإيرانية يهددها بصورة مباشرة. ويتمثل القلق الأكبر في التآكل التدريجي لثقة المستثمرين الدوليين، إذ إن استمرار حالة انعدام الأمن المزمن في مضيق هرمز، حتى في غياب حرب شاملة، إضافة إلى مخاطر الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة، يدفع شركات التأمين وخطوط الملاحة والمستثمرين إلى إعادة النظر في وجودهم داخل المنطقة. وقد ارتفعت بالفعل تكاليف التأمين على السفن ونقل الطاقة والتجارة البحرية بصورة كبيرة، فيما بدأت شركات عديدة البحث عن مسارات بديلة بعيداً عن الخليج. وتُعد الإمارات مثالاً محورياً على هذه الهشاشة المتزايدة؛ فدبي استطاعت خلال السنوات الماضية ترسيخ مكانتها بوصفها المركز المالي والتجاري والسياحي الأبرز في الشرق الأوسط، إلا أنّ استمرار الأزمة يهدد ميزتها الأساسية المتمثلة في «الاستقرار». وقد أظهرت الهجمات الإيرانية على الإمارات أنّ حتى الدول غير المنخرطة مباشرة في الحرب ليست بمنأى عن تداعياتها الأمنية، وهو ما قد ينعكس سلباً على سوق العقارات والسياحة والاستثمارات الأجنبية ومكانة دبي كمركز إقليمي للتجارة. كما تخشى دول الخليج من أن يؤدي استمرار الأزمة إلى تعطيل المشاريع الكبرى المرتبطة بتنويع الاقتصادات، وفي مقدمتها «رؤية السعودية ٢٠٣٠» التي تعتمد بصورة أساسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا والسياحة ووجود بيئة جيوسياسية مستقرة. وفي ظل تحول خطر الصراع الإقليمي إلى واقع دائم، قد يتجه المستثمرون العالميون إلى تحويل أموالهم نحو أسواق أكثر أمناً واستقراراً. وعلى المستوى الجيوسياسي، تكشف الأزمة عن فجوة واضحة بين مواقف الحكومات العربية والرأي العام العربي؛ فبينما تنظر كثير من الأنظمة العربية إلى إيران بوصفها عاملاً رئيسياً لزعزعة الاستقرار الإقليمي، ما تزال قطاعات من الرأي العام العربي تتبنى مواقف أكثر تعاطفاً مع طهران، أو على الأقل أكثر عداءً للولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما يزيد من صعوبة إدارة الأزمة سياسياً. وفي الوقت ذاته، تظهر داخل إيران نفسها انقسامات متزايدة بشأن المسار المستقبلي؛ إذ يرفض جزء من المؤسسة الحاكمة جدوى التفاوض ويتمسك بخيار «المقاومة»، بينما يدعو تيار آخر إلى حل دبلوماسي يجنّب البلاد مزيداً من الاستنزاف الاقتصادي والأمني. ورغم التصريحات الأمريكية المتفائلة، لا توجد حتى الآن مؤشرات جدية على قرب التوصل إلى اتفاق نهائي. وتخلص التحليلات إلى أنّ الخطر الأكبر الذي يواجه الخليج العربي لم يعد الحرب المباشرة بحد ذاتها، بل تحول حالة «لا حرب ولا سلام» إلى وضع طبيعي دائم، لأن هذا الواقع قادر على إضعاف البنية الاقتصادية للمنطقة بصورة تدريجية ومتواصلة. وإذا لم تُحل الأزمة قبل نهاية الصيف، فقد تتجاوز الأضرار حدود الصدمة المؤقتة لتتحول إلى تغيرات هيكلية تمس أنماط الاستثمار والتجارة والمكانة الاقتصادية للخليج العربي على المدى الطويل.

https://www.economist.com/middle-east-and-africa/١١/٠٥/٢٠٢٦/

Haaretz

قد يضطر ترامب إلى استئناف الحرب بعد فقدان قوة الردع تجاه إيران

تذهب هذه القراءة التحليلية إلى أنّ الرئيس الأمريكي فقد أمام إيران جزءاً مهماً من قوة الردع التي كانت تستند إليها واشنطن، وأنّ هذا التراجع قد يدفعه في نهاية المطاف إلى اللجوء لعملية عسكرية واسعة بهدف استعادة مصداقية تهديداته. ويستند هذا التقدير إلى رفض طهران للمقترح الأمريكي الأخير، رغم الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها والتفوق العسكري الواضح للولايات المتحدة، وهو ما يُفسَّر على أنّ إيران ترى نفسها في موقع قوة نسبية ولا تشعر بأنها مضطرة إلى تقديم تنازلات جوهرية.

ووفق التحليل، فإن النمط المتكرر القائم على إطلاق التهديدات الأمريكية ثم العودة إلى تقديم عروض تسوية عزّز لدى القيادة الإيرانية الانطباع بأن واشنطن تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة لتصعيد المواجهة بصورة حقيقية. ولهذا تسعى طهران حالياً إلى إعادة ترتيب أولويات التفاوض، بحيث يبدأ النقاش بإنهاء الحرب وتنظيم الملاحة في الخليج العربي قبل الانتقال إلى الملف النووي، مع الإصرار على رفع العقوبات والحصول على ضمانات تحول دون تعرضها لهجوم جديد من الولايات المتحدة أو إسرائيل. وتشير المعطيات الواردة إلى أنّ الموقف الإيراني بات أقل مرونة مما كان يُعتقد سابقاً، إذ وافقت طهران فقط على نقل جزء من مخزونها البالغ ٤٤٠ كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب، لكنها ترفض تفكيك بنيتها التحتية النووية، ولا تقبل سوى بتجميد محدود ومؤقت لعمليات التخصيب. وفي حال قررت واشنطن الانسحاب من المفاوضات، فإنها ستجد نفسها مجدداً أمام الخيارين اللذين سيطرا على الأسابيع الستة الماضية: إما تصعيد الضربات ضد البنية التحتية الإيرانية لفترة قصيرة، أو مواصلة حصار جنوب مضيق هرمز أملاً في إنهاك الاقتصاد الإيراني تدريجياً.وفي هذا السياق، حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي دعم الرواية الأمريكية عبر الادعاء بأن قرار إيران إغلاق مضيق هرمز كان مفاجئاً، غير أنّ التحليل يشدد على أنّ هذا السيناريو جرى التحضير له ومناقشته في مناورات أمريكية وإسرائيلية منذ عقود، وأن السيطرة على المضيق أصبحت اليوم القضية المركزية في المفاوضات الجارية. كما تواجه حرب الاستنزاف في الخليج انتقادات متزايدة داخل الولايات المتحدة، بعد تقارير تحدثت عن تراجع المخزونات العسكرية الأمريكية نتيجة الحرب، الأمر الذي قد يخلق مشكلات خطيرة في حال اندلاع مواجهة مستقبلية مع الصين. وذهب أحد التحليلات الأمريكية البارزة إلى وصف الوضع الراهن بأنه «كش ملك» لواشنطن، معتبراً أنّ الولايات المتحدة تعرضت لهزيمة استراتيجية أمام إيران، التي تحولت، بفضل سيطرتها على مضيق هرمز، إلى لاعب إقليمي ودولي أكثر تأثيراً، بينما يستفيد حلفاؤها، أي الصين وروسيا، من هذا التحول في مقابل تراجع صورة الردع الأمريكية. ويرى التحليل أنّ الحرب الجوية التي خاضتها الولايات المتحدة وإسرائيل طوال سبعة وثلاثين يوماً لم تؤدِ إلى انهيار النظام الإيراني، كما لم تدفع طهران إلى تقديم تنازلات كبيرة، إضافة إلى أنّ الضغوط الاقتصادية وحدها لن تكون كافية لإجبار النظام الإيراني على الاستسلام، لأن السلطة التي تمكنت من قمع احتجاجات داخلية في يناير لا تخشى تحميل المجتمع مزيداً من الأعباء الاقتصادية. ويُقدَّم الهجوم الإسرائيلي على أحد الحقول النفطية الإيرانية في ١٨ مارس بوصفه نقطة التحول الأساسية في الحرب، إذ ردّت إيران باستهداف منشأة الغاز القطرية الضخمة، متسببة بأضرار يُعتقد أنّ إصلاحها سيستغرق سنوات، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي لاحقاً إلى وقف الهجمات على البنية التحتية ثم إعلان وقف إطلاق النار من دون الحصول على تنازلات واضحة من إيران. وقد انعكست هذه التطورات أيضاً على الجبهة اللبنانية، حيث دفعت واشنطن إسرائيل إلى ضبط النفس تجاه حزب الله، بينما أصبحت القوات البرية الإسرائيلية في جنوب لبنان في وضع دفاعي شبه دائم، تتعرض يومياً لهجمات بطائرات مسيّرة تابعة للحزب. وفي إحدى الهجمات قُتل جندي احتياط إسرائيلي، فيما أصيب ثلاثة جنود في حادثة أخرى، بينما تواصل إسرائيل الرد عبر غارات جوية واسعة، وإن كانت، بحسب التحليل، محصورة إلى حد كبير بخطوط التماس والمناطق المحيطة بها نتيجة الضغوط الأمريكية. كما لم يتمكن الجيش الإسرائيلي حتى الآن من إيجاد حل تكنولوجي فعال لمواجهة الطائرات المسيّرة العاملة بالألياف البصرية، واقتصر جهده على تشديد الانضباط العملياتي لتقليل الخسائر. ووصف بعض السياسيين الإسرائيليين وضع القوات في جنوب لبنان بأنه يشبه مرحلة «الحزام الأمني» في تسعينيات القرن الماضي، معتبرين الجنود بمثابة «أهداف ثابتة» معرضة للاستنزاف المستمر من دون امتلاك زمام المبادرة. وفي الوقت ذاته، أبلغ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أعضاء الكنيست أنّ المؤسسة العسكرية تحتاج هذا العام إلى نحو مئة يوم من خدمة الاحتياط السنوية، وهو رقم رأت فيه شخصيات من المعارضة عبئاً يتجاوز القدرة البشرية المتاحة. وفي ختام التحليل، يُطرح أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي يبدو أكثر انشغالاً بإدارة «معركة الرواية السياسية» والاستعداد للانتخابات المقبلة من اهتمامه بهذه التحديات الاستراتيجية، إذ تهرب من تحمّل المسؤولية المباشرة عن الإخفاقات التي سبقت هجوم السابع من أكتوبر، مع مطالبته في الوقت نفسه بالحصول على كامل الفضل في الإنجازات التي أعقبته. ويرى التحليل أنّ الصراع حول الذاكرة السياسية ورواية الحرب سيشكّل المحور الأساسي للانتخابات الإسرائيلية المقبلة.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/١٢-٠٥-٢٠٢٦/

ISW

لا ينبغي لإيران أن تفرض هيمنتها على مضيق هرمز

تـرى هـذه الدراسـة أنّ الولايـات المتحـدة وشـركاءها يجـب أن يعتبـروا إنهـاء التهديـد الإيرانـي طويـل الأمـد للملاحـة الدوليـة جـزءاً أساسـياً وغيـر قابـل للفصـل مـن أي تسـوية للحـرب الحاليـة. ووفقـاً للتحليـل، فـإنّ الجمهوريـة الإسلاميـة لـم تعـد تكتفـي بالسـعي إلـى البقـاء أو منـع واشـنطن مـن تحقيـق أهدافهـا، بـل تحـاول الخـروج مـن الحـرب بموقـع اسـتراتيجي أقـوى يمنحهـا عمليـاً حـق التحكـم بأحـد أهـم الممـرات البحريـة فـي العالـم، أي مضيـق هرمـز. وخلال الأسـابيع الأخيـرة، كـرر مسـؤولون إيرانيون ووسـائل إعلام رسـمية وصـف المضيـق بأنـه «ميـاه سـيادية إيرانيـة»، مـع حديـث متزايـد عـن حـق طهـران فـي تنظيـم حركـة السـفن وفـرض رسـوم عبـور عليهـا. كما طُـرح مفهـوم «الإدارة الجديـدة» للمضيـق باعتبـاره وسـيلة لفـرض كلفـة علـى الـدول المشـاركة فـي الحـرب ضـد إيـران، ولا سـيما دول الخليـج العربـي. وأكـد المرشـد الإيرانـي الجديـد فـي أول خطـاب رسـمي لـه أنّ طهـران سـتطالب بـ«تعويضـات»، ملوحـاً بمصـادرة أو تدميـر أصـول خصومهـا إذا لـم تُدفـع تلـك التعويضـات، فيمـا وصفـت وسـائل إعلام قريبـة مـن السـلطة السـيطرة علـى المضيـق بأنهـا أداة للضغـط والإكـراه وإعـادة تشـكيل النظاميـن الإقليمـي والدولـي.

ويشـير التحليـل إلـى أنّ إيـران تحـاول حاليـاً تكريـس سـيطرتها علـى مضيـق هرمـز عبـر أدوات سياسـية ودبلوماسـية، إذ تضمنت مقترحاتهـا الأخيـرة لإنهـاء الحـرب مطلبـاً واضحـاً مـن الولايـات المتحـدة يقضـي بالاعتـراف بحق إيـران فـي إدارة المضيـق وفرض ضرائـب علـى الملاحـة التجاريـة. كمـا أنشـأت طهـران مؤسسـة تحمـل اسـم «منظمـة مضيـق الخليـج» بهـدف تحصيل رسـوم من السـفن التجاريـة، فـي خطـوة تحـاول إضفـاء طابـع قانونـي شـبيه بمؤسسـات دوليـة معتـرف بهـا مثـل «هيئـة قنـاة بنمـا». غيـر أنّ الدراسـة تؤكـد أنّ إيـران لا تمتلـك سـيادة قانونيـة كاملـة علـى المضيـق، لكنهـا قـد تنجـح في فـرض سـيطرة فعليـة إذا تعاملت شـركات الشـحن والقـوى الدوليـة مـع هـذا الواقـع كأمـر قائـم. وتـرى الدراسـة أنّ عنصـر «الاعتـراف» يمثـل جوهـر الاسـتراتيجية الإيرانيـة؛ فبـدون قبـول دولـي سـتضطر طهـران إلـى الاسـتمرار فـي توقيـف السـفن أو اسـتهدافها بالصواريـخ والطائـرات المسـيّرة، وهـي أعمـال تُعـدّ عدوانيـة بشـكل واضـح وتزيـد احتمـالات التصعيـد العسـكري. أمـا إذا حصلـت علـى اعتـراف ضمني أو رسـمي، فسـتتمكن مـن تقديـم عمليـات التفتيـش والاعتـراض باعتبارهـا ممارسـة لسـيادتها، واتهـام أي تدخـل خارجـي بانتهـاك أراضيهـا.

ويحـذر التحليـل مـن أنّ السـيطرة الإيرانيـة علـى مضيـق هرمـز سـتمنح طهـران نفـوذاً هـائلاً علـى دول الخليـج، إذ يمكنهـا التهديـد بتقييـد الوصـول إلـى المضيـق إذا اسـتمرت تلـك الـدول فـي التعـاون مـع الولايـات المتحـدة أو إسـرائيل أو حتـى مـع بعضهـا البعـض بطريقـة تعتبرهـا إيـران معاديـة. كمـا ستسـتخدم إيـران هـذا النفـوذ للالتفـاف علـى العقوبـات الدوليـة، بعدمـا بـدأت بالفعـل مطالبـة السـفن التجاريـة بدفـع رسـوم العبـور بالعملـة الإيرانيـة ومـن خلال مصـارف إيرانيـة، فـي خطـوة تتعـارض مباشـرة مـع منظومـة العقوبـات المفروضـة عليهـا. وتـرى الدراسـة أنّ تداعيـات هـذا الوضـع لـن تقتصـر علـى الشـرق الأوسـط، بـل قـد تـؤدي إلـى تقويـض قواعـد القانـون البحـري الدولـي وتشـجيع قـوى أخـرى، وعلـى رأسـها الصيـن، علـى تبنـي سياسـات مشـابهة فـي الممـرات الاسـتراتيجية العالميـة. ولهـذا يخلـص التحليـل إلـى أنّ الولايـات المتحـدة وأوروبـا وحلفاءهـا فـي منطقـة المحيطيـن الهنـدي والهـادئ، وحتـى العديـد مـن الـدول المحايـدة، يمتلكـون مصلحـة حيويـة فـي ضمـان حريـة الملاحـة الكاملـة فـي مضيـق هرمـز، وأنّ هـذه الحريـة يجـب أن تكـون شـرطاً غيـر قابـل للتفـاوض فـي أي اتفـاق نهائـي مـع إيـران.

https://www.wsj.com/world/middle-east/the-u-s-tied-his-

Meri

السلام في تركيا: عاملٌ محفِّزٌ للاستقرار والازدهار في بلاد الشام والعراق

تركّزت هذه الندوة التحليلية حول التساؤل عمّا إذا كان إحياء مسار السلام بين الدولة التركية والحركة الكردية قادراً على إرساء نظام إقليمي أكثر استقراراً وازدهاراً في العراق وبلاد الشام. وقد تناول النقاش، في آنٍ معاً، التطورات العملية لمسار السلام والتحوّل الاستراتيجي في مقاربة أنقرة ضمن بيئة إقليمية تمتد من غزة إلى روج آفا، وسط تذبذب واضح بين تشاؤم فرضته إخفاقات التجارب السابقة وتفاؤل حذر بإمكان تحقيق تسوية تاريخية. وفي مستهل الندوة، جرى التأكيد على أنّ القضية الكردية في تركيا لا تُعدّ مجرد مسألة أمن داخلي، بل تمثل متغيراً بنيوياً مؤثراً في مجمل الإقليم. وخلال مرحلة مفاوضات السلام بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، تحولت تركيا، من منظور العراق والمنطقة، إلى «بوابة نحو العالم» ومركز اقتصادي وسياسي ولوجستي للشرق الأوسط، غير أنّ انهيار ذلك المسار وعودة الصراع المسلح أدّيا إلى موجة من عدم الاستقرار الإقليمي والعمليات العسكرية والتشديدات الحدودية والنزوح السكاني. ومن هذا المنطلق، اعتُبر نجاح أو فشل عملية السلام عاملاً مباشراً في التأثير على أربيل وبغداد ودمشق وسائر الإقليم. كما وُصفت القضية الكردية بأنها واحدة من أقدم الثغرات الديمقراطية في الجمهورية التركية الحديثة، ونتاج مباشر لترتيبات ما بعد اتفاقية سايكس ــ بيكو التي قسّمت المجتمع الكردي بين أربع دول، ما يجعل السلام، وفق هذا التصور، أكثر من مجرد إنهاء تمرّد مسلح، بل نقطة تحول نحو أنماط حكم أكثر تعددية ومرونة في المنطقة. وتناول جانب أساسي من النقاش التطورات الأخيرة في مسار السلام، حيث أُشير إلى دعوة عبد الله أوجلان، الصادرة من سجن إمرالي في ٢٧ فبراير، إلى حل ديمقراطي للقضية الكردية ضمن الحدود القائمة، قائم على الحقوق الثقافية واللغوية والسياسية لا على تغيير الخرائط. وفي أعقاب ذلك، عقد حزب العمال الكردستاني «مؤتمر الحل الذاتي»، وأقدم في السليمانية على إحراق أسلحته بصورة رمزية، وهي خطوة عُدّت مؤشراً على التزام أعمق بالسلام مقارنة بفكرة دفن السلاح، لكنها حملت في الوقت ذاته رسالة واضحة مفادها أنّ الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي لن يكون ممكناً من دون إطار قانوني ينظم نزع السلاح ودمج المقاتلين في الحياة السياسية الشرعية. ومن وجهة نظر التيار الكردي، تكمن الإشكالية الأساسية في بطء الدولة التركية في تحويل الحوار إلى ضمانات قانونية ومؤسساتية، فرغم الترحيب بتشكيل لجنة برلمانية وعقد أربعة عشر اجتماعاً في هذا السياق، جرى التشديد على أنّ غياب الإصلاحات التشريعية الحقيقية يبدد الثقة الشعبية. وطُرحت في الندوة ثلاث مطالب مركزية: سنّ قوانين واضحة لنزع السلاح والمشاركة السياسية للمقاتلين السابقين، وتطبيق «حق الأمل» لعبد الله أوجلان وفق معايير مجلس أوروبا بما يتيح له لعب دور إيجابي في عملية السلام بعد خمسة وعشرين عاماً من السجن، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، بمن فيهم صلاح الدين دميرتاش وفيغن يوكسك داغ، تنفيذاً لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كما أُشير إلى وجود نحو ٧٨ ألف معتقل سياسي في تركيا، بينهم صحافيون، مع التأكيد أنّ تجاهل الأحكام القضائية يفاقم أزمة الثقة العامة. وتطرّق النقاش كذلك إلى مراجعة استراتيجية داخل مؤسسات الدولة التركية، إذ اعتُبر أنّ الحرب السورية، وحرب غزة، والتوتر الإيراني ــ الإسرائيلي، والتحولات في النظام الدولي ومسارات الطاقة والتجارة، دفعت قسماً من «العقل الاستراتيجي» التركي إلى الاقتناع بأن استمرار الصراع مع الأكراد يضعف مكانة أنقرة الإقليمية، وأن الدولة التي تنعم بالسلام الداخلي ستكون أكثر قدرة على ممارسة نفوذها الخارجي. وفي هذا السياق، جرى نقد نموذج الدولة القومية المركزية ذات الطابع الإثني، بوصفه أحد جذور الأزمات في تركيا والعراق وإيران وسوريا، مع الدعوة إلى الانتقال نحو أنماط حكم لا مركزية وديمقراطية تقوم على المواطنة المتساوية والإصلاح الدستوري. كما طُرح مفهوم «الكونفدرالية الديمقراطية» الذي ينادي به أوجلان، والقائم على تمكين المكونات القومية والدينية من التنظيم الذاتي داخل الدول القائمة مع ضمان الحقوق الثقافية والتعليم باللغة الأم. واحتلت قضية روج آفا وشمال شرق سوريا حيّزاً مهماً من النقاش، حيث وُصفت الإدارة الذاتية هناك بأنها «التجربة الديمقراطية الوحيدة الحقيقية» في سوريا، مع التأكيد أنّ دمج قوات سوريا الديمقراطية ضمن بنية دمشق الحالية لن يكون ذا معنى من دون دستور شامل ونظام سياسي تعددي، فيما طُرحت رؤية تقوم على إشراك روج آفا في إطار سوريا لا مركزية ومتعددة القوميات. كما أُبرز دور النساء الكرديات، ولا سيما في مقاومة كوباني ونموذج الشراكة المتساوية بين الجنسين في روج آفا، باعتباره نموذجاً ملهماً لحركات النساء في ثماني عشرة دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي ختام الندوة، جرى التأكيد على أنّ السلام في تركيا ليس مجرد ضرورة أخلاقية، بل مصلحة استراتيجية طويلة الأمد لتركيا والمنطقة، خصوصاً في ظل الانتقال العالمي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب وإعادة رسم طرق التجارة والنفوذ. وخلصت الندوة إلى رسالة أساسية مفادها أنّ السلام في تركيا لا يُعدّ قضية هامشية بالنسبة للعراق وبلاد الشام، بل قد يشكّل المحرك الرئيسي للترابط الإقليمي والتعاون الاقتصادي وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحروب.

https://www.meri-k.org/publication/peace-in-turkiye-a-catalyst-for-

Meri

العراق وإقليم كردستان: هشاشتان متوازيتان ومستقبلٌ مشترك

MERI
Middle East Research Institute

لا تـزال العلاقـة بيـن بغـداد وأربيـل قائمـة إلـى حـدّ كبيـر علـى التفاهمـات السياسـية المؤقتـة والظـروف الآنيـة والعلاقـات الشـخصية، أكثـر مـن اسـتنادها إلـى أطـر قانونيـة ومؤسسـاتية مسـتقرة. ورغـم وجـود قـدر مـن التنسـيق حاليـاً بشـأن الموازنـة ورواتـب الموظفيـن، فـإن هـذا التـوازن يبقـى هشّـاً وقـابلاً للانهيـار فـي أي لحظـة، بسـبب غيـاب تعريـف واضـح ومسـتدام للعلاقـة بيـن الحكومـة الاتحاديـة وإقليـم كردسـتان علـى أسـاس الدسـتور العراقـي وآليـات الحكـم الفدرالـي. وفـي هـذا السـياق، يُنظـر إلـى بغـداد بوصفهـا «العمـق السياسـي» للإقليـم، إذ إن اسـتقرار كردسـتان ومسـتقبلها لا

يتحققـان عبـر الابتعـاد عـن العـراق، بـل مـن خلال التأثيـر فـي بنيـة القـرار داخـل الدولـة الاتحاديـة. ولهـذا تكتسـب المشـاركة السياسـية الكرديـة فـي بغـداد أهميـة اسـتراتيجية، لأن القضايـا الأساسـية المتعلقـة بالإقليـم، مـن الموازنـة إلـى الصلاحيـات القانونيـة، لا يمكـن حسـمها إلا علـى المسـتوى الاتحـادي. ويُعـدّ غيـاب قانـون شـامل للنفـط والغـاز إحـدى أخطـر الأزمـات البنيويـة فـي العـراق، حتـى بـات يُوصف بـ«الدسـتور الاقتصـادي» المفقـود للدولة العراقيـة. فعلـى الرغـم مـن اعتمـاد العـراق شـبه الكامـل علـى النفـط، الـذي يؤمّـن مـا يقـارب ٨٨ إلـى ٨٩ فـي المئـة مـن الموازنـة العامـة، مـا تـزال البـلاد تفتقـر إلـى إطـار قانونـي واضـح ينظـم ملكيـة المـوارد النفطيـة وإدارتهـا وتوزيـع عائداتهـا. وقـد أُجّلـت محـاولات إقـرار هـذا القانـون مـراراً منـذ أعـوام ٢٠٠٧ و٢٠١٠ و٢٠١٢ و٢٠١٨، مـا أدى إلـى اسـتمرار النـزاع بيـن بغـداد وأربيـل، وفتـح البـاب أمـام تفسـيرات متناقضـة للدسـتور، وإبقـاء بيئـة الاسـتثمار الأجنبـي فـي حالـة مـن عـدم اليقيـن. كمـا منـح هـذا الفـراغ القانونـي الحكومـات المتعاقبـة قـدرة علـى اسـتخدام ملـف النفـط بصـورة سياسـية وانتقائيـة. وفـي الوقـت نفسـه، يحـذّر التحليـل مـن خطـورة الاعتمـاد المفـرط علـى النفـط، لأن أي هبـوط فـي الأسـعار إلـى حـدود ٤٠ أو ٥٠ دولاراً للبرميـل قـد يدفـع ليـس إقليـم كردسـتان وحـده، بـل العـراق بأكملـه، بمـا فـي ذلـك البصـرة والمحافظـات النفطيـة الأخـرى، إلـى أزمـة ماليـة حـادة، الأمـر الـذي يجعـل تنويـع الاقتصـاد والاسـتثمار فـي الزراعـة والطاقـة النظيفـة والصناعـات غيـر النفطيـة ضـرورة عاجلـة. وتُقـدَّم أزمـة رواتـب موظفـي الإقليـم بوصفهـا نموذجـاً واضحـاً لخلـل العلاقـة الماليـة بيـن بغـداد وأربيـل، إذ تحولـت عمليـات إرسـال قوائـم الرواتـب ومراجعتهـا وإعادتهـا بيـن الطرفيـن إلـى مصدر دائـم للقلـق وفقـدان الثقـة الاجتماعيـة، فـي دلالـة علـى فشـل العـراق حتـى الآن فـي بنـاء نمـوذج مالـي اتحـادي مسـتقر وشـفاف.

ويـرى التحليـل أنّ جـذور المشـكلة أعمـق مـن الخلافـات التقنيـة، إذ ترتبـط بضعـف «ثقافـة الفدراليـة» داخـل مؤسسـات الدولـة العراقيـة، حيـث مـا تـزال قطاعـات واسـعة مـن النخبـة السياسـية والإداريـة فـي بغـداد تتعامـل بعقليـة الدولـة المركزيـة، رغـم أنّ العـراق يضـم اليـوم تسـع عشـرة محافظـة وإقليمـاً فدراليـاً يمتلـك برلمانـاً وحكومـة مسـتقلين. ومـن دون وجـود مسـؤولين يؤمنـون فعليـاً بمبـدأ تقاسـم الصلاحيـات والإدارة الفدراليـة، سـتظل التجربـة العراقيـة تعانـي مـن اخـتلالات مزمنـة. وفـي المقابـل، يواجـه إقليـم كردسـتان نفسـه مشـكلة مركزيـة السـلطة داخـل أربيـل، إذ إن مطالبـة الإقليـم بمزيـد مـن الصلاحيـات مـن بغـداد يجـب أن تترافـق أيضـاً مـع نقـل جـزء مـن السـلطات إلـى المحافظـات والإدارات المحليـة داخلـه. وقـد أصبحـت خطـوات مثـل تحويـل حلبجة إلـى محافظـة أو رانيـة إلـى إدارة مسـتقلة أقـرب إلـى الإجـراءات الرمزيـة بسـبب غيـاب المـوارد والصلاحيـات الفعليـة. أمـا كركـوك، فما تـزال تمثـل أحـد أكثـر الملفـات حساسـية فـي العـراق، ورغـم تشـكيل إدارة محليـة جديـدة يقودهـا محافـظ كـردي بعـد الانتخابـات، فـإن بعـض القـوى التركمانيـة والعربيـة والحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني امتنعـت عـن المشـاركة فيهـا. ومـع ذلـك، جـرى التأكيـد علـى أنّ اسـتقرار كركـوك لا يمكـن أن يتحقـق إلا عبـر إدارة تشـاركية تضـم الكـرد والعـرب والتركمـان والمسـيحيين، بعيـداً عـن منطـق الهيمنـة والإقصـاء. وفـي الخلاصـة، يشـدد التحليـل علـى أنّ ضعـف بغـداد وضعـف إقليـم كردسـتان ليسـا أزمتيـن منفصلتيـن، بـل إن كلاً منهمـا يعمّـق أزمـة الآخـر؛ فغيـاب الإصلاحـات البنيويـة فـي بغـداد يفاقـم هشاشـة الإقليـم، بينمـا تـؤدي الانقسـامات الداخليـة الكرديـة إلـى إضعـاف قـدرة الأكـراد علـى التأثيـر داخـل الدولـة العراقيـة. ولذلـك، فـإن تجـاوز هـذه الحلقـة المفرغـة يتطلـب بنـاء مؤسسـات حقيقيـة، وتشـريعات واضحـة، ولا مركزيـة فعالـة، وتنسـيقاً سياسـياً وطنيـاً أكثـر اسـتقراراً.

https://www.meri-k.org/publication/iraq-and-the-kurdistan-

Brookings

إذا اضطُرّ العراق إلى إعادة تصميم بنيته السياسية، فأي نموذج فدرالي يمكن أن يكون الأقل كلفة؟

يمرّ العراق بواحدة من أكثر المراحل خطورة في تاريخه المعاصر، في ظل تصاعد نفوذ تنظيم داعش، وتعميق الانقسامات الطائفية والقومية، وتعزيز الحكم الذاتي الكردي في شمال البلاد، وهي عوامل أضعفت بصورة كبيرة تماسك الدولة المركزية. وفي هذا السياق، عاد النقاش حول إعادة تصميم بنية الحكم في العراق والانتقال نحو نموذج فدرالي

أوسع إلى واجهة الجدل السياسي والأمني. غير أنّ الطرح المطروح لا يقوم بالضرورة على تفكيك الدولة أو إعادة رسم الحدود، بل يركّز على توسيع صلاحيات الأقاليم، ولا سيما المناطق ذات الغالبية السنية، ضمن نموذج يقترب جزئياً من تجربة إقليم كردستان. ويستند هذا التصور إلى فكرة أنّ توسيع الفدرالية قد يساعد في إدارة الأزمة العراقية المزمنة، خصوصاً إذا نجحت القوى الشيعية والسنية والكردية في التوصل إلى صيغة حكم تشاركية وغير طائفية. ووفق هذا المنطق، فإن منح المناطق السنية قدراً أكبر من الحكم الذاتي قد يشجع القوى السنية المعتدلة على العودة إلى العملية السياسية، ويساهم في خفض مستويات الاحتقان الطائفي. ومع ذلك، يشدد التحليل على أنّ الفدرالية ليست حلاً سحرياً، ولا يمكن أن تعوّض غياب التفاهم السياسي بين المكونات الرئيسية، لأن أي إعادة هيكلة ناجحة يجب أن تقوم على التوافق الوطني لا على نتائج الحرب أو فرض الأمر الواقع. وتطرح الدراسة عدة نماذج محتملة لمستقبل العراق، من بينها نموذج يمنح الأقاليم صلاحيات واسعة في الاقتصاد والأمن المحلي والخدمات، مع بقاء السلطة السيادية بيد الحكومة المركزية، ونموذج آخر يسمح بوجود قوى أمنية محلية شبيهة بقوات البيشمركة في كردستان، مع احتفاظ بغداد بإدارة الأمن القومي. لكن تنفيذ مثل هذه النماذج يواجه تعقيدات كبيرة بسبب الطبيعة السكانية المتداخلة للعراق، حيث تضم مناطق كثيرة خليطاً من العرب السنة والشيعة والأكراد والتركمان والأقليات الأخرى، ما يجعل أي إعادة توزيع للسلطات أو تعديل إداري مصدراً محتملاً للنزاعات السكانية والصراع على الموارد.كما يطرح التحليل أسئلة حساسة تتعلق بمن سيتولى حماية المناطق المختلطة، وكيفية التعامل مع قضايا النزوح والتعويضات، وآليات منع اندلاع موجات جديدة من العنف. ولهذا يحذّر من تنفيذ أي تغييرات بنيوية في ظل أجواء الحرب والأزمات الحادة، مستشهداً بتجارب مثل يوغسلافيا التي أظهرت أنّ إعادة هندسة الأنظمة السياسية أثناء النزاعات غالباً ما تؤدي إلى مزيد من التفكك والعنف طويل الأمد. وفي الخلاصة، يرى التحليل أنّ مستقبل العراق لا يكمن لا في المركزية المطلقة ولا في التفكك الكامل، بل في بناء توازن جديد بين الدولة المركزية والأقاليم الفدرالية، شرط أن يستند هذا التوازن إلى مؤسسات حقيقية، وتقاسم عادل للموارد، وضمان حقوق الأقليات، وآليات دائمة للتعاون السياسي، وإلا فإن الفدرالية نفسها قد تتحول إلى مصدر إضافي للأزمات بدل أن تكون مدخلاً للاستقرار.

https://www.inss.org.il/publication/lions-roar-conclusions

الشرق الأوسط

كشفت الحرب الإيرانية في العراق عن اتساع نفوذ الفصائل المسلحة

أظهرت الحرب الأمريكية الإيرانية مدى تآكل الحدود الفاصلة بين الدولة العراقية والفصائل المسلحة المقرّبة من طهران. فهذه الجماعات تبدو ظاهرياً مندمجة في مؤسسات الدولة، من البرلمان والوزارات إلى هيئة الحشد الشعبي، إلا أنّ أجنحتها القتالية وشبكاتها العملياتية ما تزال تعمل خارج السيطرة الفعلية للحكومة، وتتحرك عند الأزمات بما يخدم الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية. وبعد مقتل المرشد الإيراني في بداية الحرب، دخلت بغداد سريعاً في حالة استنفار أمني؛ أُغلقت المنطقة الخضراء، ونُظّمت مراسم عزاء واسعة،

فيما تحركت مجموعات مرتبطة بإيران باتجاه السفارة الأمريكية، في مشهد كشف أنّ حلفاء طهران في العراق ليسوا كتلة واحدة، بل شبكة تجمع بين العمل الرسمي داخل الدولة والعمل الميداني تحت شعار «المقاومة»، رغم ارتباط الطرفين ببنية نفوذ واحدة. وخلال السنوات الماضية، تمدد نفوذ هذه الفصائل من المجال العسكري إلى الاقتصاد والأراضي والاستثمارات والمنافذ الحدودية والوزارات. ففي مناطق جنوب بغداد، انتقلت أراضٍ زراعية واسعة تدريجياً إلى سيطرة شبكات مرتبطة بالجماعات المسلحة، في ما يشبه عودة «الإقطاع السياسي» القائم على حماية السلاح والنفوذ الإداري. كما تحولت النزاعات بين الفصائل إلى صراعات على الموارد والعقود الاقتصادية، كما حدث في اشتباكات دائرة الزراعة في بغداد خلال يوليو ٢٠٢٥، التي أوقعت قتلى من الشرطة والمدنيين وعناصر «كتائب حزب الله». وتشير الرواية التحليلية إلى أنّ هذه الجماعات تؤدي دور «الصناديق المالية» للحرس الثوري الإيراني، إذ تُراقَب شبكاتها باستمرار، وأي مجموعة تتجاوز حدود النفوذ المرسومة لها قد تواجه الإقصاء أو الاعتقال أو التضييق. وتعود جذور هذا الواقع إلى مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، حين بدأت بعض الفصائل بالتغلغل داخل مؤسسات الدولة، خصوصاً وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية، قبل أن يتوسع نفوذها مع الانسحاب الأمريكي وتصاعد التوترات الطائفية، ثم يترسخ بصورة أكبر خلال الحرب ضد داعش بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، حين اكتسب الحشد الشعبي شرعية سياسية واجتماعية واسعة. ومنذ ذلك الوقت، باتت هذه القوى حاضرة تقريباً في جميع مفاصل الدولة العراقية، من الوزارات والعقود التجارية إلى الشبكات المالية والاستثمارية. وأظهرت الحرب الأخيرة أنّ هذا النفوذ لا يعمل وفق هيكل مركزي موحد، بل عبر خلايا وشبكات مرتبطة مباشرة بالحرس الثوري داخل كل فصيل، ما يعني أنّ بعض القيادات قد تتفق مع الحكومة على وقف التصعيد، بينما تستمر وحدات أخرى تابعة للفصيل نفسه في تنفيذ هجمات صاروخية أو مسيّرة ضد أهداف أمريكية أو ضد إقليم كردستان ومناطق قريبة من الخليج. ولهذا، يرى التحليل أنّ العراق لم يعد يواجه نموذج دولة منهارة بالكامل، ولا دولة متماسكة تماماً، بل كياناً تتوزع فيه السلطة الفعلية بين الحكومة الرسمية وشبكات النفوذ والفصائل المسلحة والأحزاب والفاعلين المرتبطين بإيران. ومن ثمّ، فإن مستقبل العراق لن يقوم على إنهاء ظاهرة الميليشيات بصورة كاملة، بل على إعادة تعريف الدولة نفسها عبر إدارة هذا الفضاء المسلح واحتوائه بدلاً من القضاء عليه نهائياً.

https://english.aawsat.com/features/-٥٢٧٠٨٠٥iran%E٩٩%٨٠%٢s-war-iraq-

ORSAM

في ظلّ وقف إطلاق النار، تتشكّل معادلة جديدة بين الأمن والسياسة في العراق

أدّى وقف إطلاق النار المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران إلى نقل العراق من ساحة مواجهة مباشرة إلى مرحلة جديدة من التنافس السياسي. ورغم أنّ هذا الهدوء لا يزال هشّاً وغير مستقر، فإنه أتاح فرصة محدودة لإعادة تنشيط مسار تشكيل الحكومة الذي كان قد تعطل تقريباً خلال الحرب. ولذلك، لم تعد القضية الأساسية في العراق مرتبطة فقط بتراجع الهجمات العسكرية، بل بمدى قدرة التوازنات السياسية التي بدأت تتشكل خلال هذه المرحلة على التحول إلى صيغة أكثر استقراراً وديمومة.وخلال فترة الحرب،

تحوّل العراق عملياً إلى ساحة اشتباك بين الولايات المتحدة والفصائل المسلحة المرتبطة بالحشد الشعبي، إلا أنّ وتيرة الضربات الأمريكية ضد هذه الجماعات تراجعت بعد إعلان الهدنة، وظهرت حالة من الهدوء النسبي في محافظات مثل الأنبار والموصل وبابل. غير أنّ هذا الاستقرار لا ينطبق بالكامل على إقليم كردستان، إذ ما تزال الطرق بين أربيل والسليمانية تتعرض لهجمات بطائرات مسيّرة تنفذها جماعات مسلحة، رغم اعتراض عدد كبير منها. ويرى التحليل أنّ هذا الهدوء ليس تحولاً استراتيجياً حقيقياً، بل مجرد توقف تكتيكي مؤقت، لأن السياسة الأمريكية ما تزال تقوم على احتواء الفصائل القريبة من إيران وتقليص نفوذها، باعتبارها أدوات للنفوذ العسكري الإيراني داخل العراق. كما يشير إلى أنّ ضعف الدولة المركزية في بغداد يدفع واشنطن أحياناً إلى اللجوء إلى الخيار العسكري المباشر، ما يعني أنّ احتمال عودة التصعيد ضد هذه الجماعات بعد تشكيل الحكومة الجديدة يبقى قائماً.وفي موازاة الهدوء الأمني النسبي، استعادت العملية السياسية في بغداد حيويتها، وكان انتخاب نزار آميدي، مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني، لرئاسة الجمهورية أبرز مؤشر على ذلك. وتكمن أهمية هذا التطور ليس فقط في شخص الرئيس الجديد، بل في التحالفات السياسية التي أفضت إليه، إذ نجحت القوى المعارضة لعودة نوري المالكي إلى رئاسة الحكومة في التنسيق بسرعة وفرض نتيجة سياسية لا تنسجم مع رغباته. وأصبحت المنافسة الرئيسية تدور حالياً بين المالكي ومحمد شياع السوداني، حيث يسعى الأخير إلى البقاء في السلطة، بينما يعمل المالكي على منعه أو الدفع بشخصية قريبة منه إلى رئاسة الوزراء، مثل باسم البدري المقرب من حزب الدعوة. وفي هذا السياق، برز الدور السياسي لمحمد الحلبوسي بصورة لافتة، خصوصاً في إدارة التفاهمات غير المعلنة التي سمحت بتمرير انتخاب رئيس الجمهورية رغم مقاطعة كل من مسعود بارزاني ونوري المالكي للجلسة، وهو ما عُدّ إنجازاً مهماً لتحالف «تقدم» وحلفائه.كما يكشف هذا التحول عن تصدعات متزايدة داخل «الإطار التنسيقي» الشيعي، إذ بدأت بعض القوى الشيعية بالابتعاد عن خط المالكي والتقارب مع السوداني والحلبوسي وأطراف أخرى، في مؤشر إلى احتمال تشكل محور سياسي جديد يبتعد نسبياً عن النموذج التقليدي للسياسة الشيعية بعد عام ٢٠٠٣، وخصوصاً عن هيمنة حزب الدعوة والقوى الأكثر قرباً من إيران. وفي المقابل، يحاول الاتحاد الوطني الكردستاني توسيع نفوذه في بغداد وعدم الاكتفاء بدور محصور في السليمانية، بينما يبدو الحزب الديمقراطي الكردستاني حالياً أقل حضوراً، رغم أنّ ثقله البرلماني وعلاقاته الواسعة يجعلان من غير المرجح استمراره خارج معادلة السلطة لفترة طويلة. وفي الخلاصة، يرى التحليل أنّ وقف إطلاق النار لم يحقق استقراراً دائماً للعراق، بل أدى فقط إلى تأجيل التوترات الأمنية وفتح المجال أمام إعادة ترتيب التوازنات السياسية. فالعوامل التي أنتجت الصراع ما تزال قائمة، لكنها انتقلت من الميدان العسكري إلى الساحة السياسية، ويبقى السؤال الأهم ما إذا كانت التفاهمات الجديدة في بغداد قادرة على إنتاج نظام سياسي أكثر استقراراً، أم أنها ستنهار مجدداً تحت ضغط الانقسامات الداخلية والصراع الأمريكي الإيراني.

https://orsam.org.tr/en/yayinlar/new-security-to-politics-equation-

خلاصة وتحليل خبير:

شـهدت منطقـة الشـرق الأوسـط خلال المرحلـة الأخيـرة تحـوّلات عميقـة، ولا سـيّما فـي أعقـاب الحـرب الواسـعة بيـن إيـران وإسـرائيل ومـا رافقهـا مـن انخـراط أمريكـي مباشـر، الأمـر الـذي شـكّل نقطـة تحـوّل مفصليـة فـي إعـادة صياغـة البنيـة الأمنيـة الإقليميـة. وتكشـف مجمـل الدراسـات والتحليـلات الصـادرة عـن مراكـز الفكـر ووسـائل الإعلام الاسـتراتيجية فـي الولايـات المتحدة وأوروبـا والمنطقـة العربيـة أنّ اهتمـام دوائـر صنـع القـرار لـم يعـد منصبّـاً أساسـاً علـى النتائـج العسـكرية المباشـرة للحـرب، بقـدر مـا يتركّـز علـى التداعيـات البنيويـة بعيـدة المـدى التـي أفرزتهـا، سـواء علـى مسـتوى تـوازن القـوى، أو مسـتقبل المنظومـة الأمنيـة فـي الخليـج، أو موقـع إيـران، أو الـدور الصينـي المتنامـي، أو طبيعـة الحضـور الأمريكـي فـي الشـرق الأوسـط. وتـكاد هـذه التقديـرات تتفـق علـى أنّ «النمـوذج التقليـدي للأمـن المرتكـز إلـى الولايـات المتحـدة» دخـل مرحلـة مـن التـآكل التدريجـي، بعدمـا كان قائمـاً طـوال عقـود علـى فرضيتيـن مركزيتيـن: قـدرة واشـنطن علـى ضمـان أمـن حلفائهـا الخليجييـن، وإمكانيـة احتـواء إيـران عبـر الـردع العسـكري والعقوبـات والتحالفـات الإقليميـة. غيـر أنّ الحـرب الأخيـرة أظهـرت أنّ هاتيـن الركيزتيـن تواجهـان اليـوم تحديـات غيـر مسـبوقة. فمـن منظـور عـدد كبيـر مـن المحلليـن الغربييـن، اسـتطاعت إيـران عبـر المـزج بيـن قوتهـا الصاروخيـة، وقـدرات الطائـرات المسـيّرة، واسـتثمارها الجيوسياسـي لمضيـق هرمـز، أن تؤسـس لمـا يمكـن وصفـه بـ«الـردع المركّـب»، وهـو ردع لـم يقتصـر تأثيـره علـى إسـرائيل فحسـب، بـل امتـد ليهـدد البنـى الاقتصاديـة الحيويـة فـي الخليـج وحركـة الطاقـة العالميـة. وتكمـن أهميـة هـذا التحـول فـي أنّ مضيـق هرمـز لـم يعـد مجـرد أداة ضغـط تكتيكيـة، بـل أصبـح جـزءاً مركزيـاً مـن العقيـدة الردعيـة الإيرانيـة. وفـي هـذا السـياق، تحـذّر دوائـر اسـتراتيجية غربيـة مـن أنّ طهـران تسـعى إلـى تحويـل سـيطرتها العمليـة علـى مضيـق هرمـز إلـى واقـع جيوسياسـي دائـم، ليـس فقـط مـن خلال الوجـود العسـكري، بـل عبـر فـرض شـرعية سياسـية واقتصاديـة علـى الملاحـة البحريـة فيـه. وتـرى هـذه التحليـلات أنّ أي قبـول ضمنـي بهـذا الواقـع قـد يتجـاوز تأثيـره حـدود الشـرق الأوسـط، ليشـكّل نموذجـاً مقلقـاً يمكـن أن تسـتند إليـه قـوى مراجِعـة أخـرى، وعلـى رأسـها الصيـن، فـي محاولاتهـا لفـرض سـيطرة أحاديـة علـى الممـرات الاسـتراتيجية العالميـة. وفـي المقابـل، كشـفت الحـرب أيضـاً حـدود القـوة الأمريكيـة؛ فعلـى الرغـم مـن أنّ الوجـود العسـكري الأمريكـي ومنظومـات الدفـاع التابعـة لـه حـالا دون انهيـار أمنـي شـامل فـي الخليـج، فـإنّ دول المنطقـة، ولا سـيّما السـعودية والإمـارات وقطـر، أدركـت أنّ القواعـد الأمريكيـة لا توفّـر بالضـرورة مظلـة ردع كاملـة، بـل قـد تجعـل هـذه الـدول أهدافـاً مباشـرة للـرد الإيرانـي. ومـن هنـا، بـرز اتجـاه متزايـد نحـو مـا يمكـن تسـميته «تنويع الأمـن»، إذ مـا تـزال الـدول الخليجيـة تعتبـر الولايـات المتحـدة الفاعـل الرئيسـي فـي أمـن المنطقـة، لكنهـا فـي الوقـت نفسـه تعمـل علـى توسـيع شـراكاتها الدفاعيـة والتكنولوجيـة مـع الصيـن وتركيـا والهنـد وكوريـا الجنوبيـة وبعـض القـوى الأوروبيـة، فـي إطـار نظـام أمنـي متعـدد المسـتويات لا يقـوم علـى الاعتمـاد الأحـادي. وفـي هـذا الإطـار، اكتسـبت الصيـن موقعـاً متقدمـاً، ليس باعتبارهـا بـديلاً مباشـراً للولايـات المتحـدة، بـل بوصفهـا قـوة تسـعى إلـى اسـتثمار تراجـع الثقـة بواشـنطن لتوسـيع نفوذهـا الاقتصـادي والتقنـي والدبلوماسـي. وتشـير التحليـلات الغربيـة إلـى أنّ بكيـن باتـت تنظـر إلـى الشـرق الأوسـط كجـزء مـن معمـار القـوة العالميـة المسـتقبلية، حيـث تتداخـل الطاقـة والبنـى التحتيـة والممـرات التجاريـة والـذكاء الاصطناعـي فـي صياغـة موازيـن النفـوذ الجديـدة. كمـا يُتوقـع أن تدفـع الحـرب الأخيـرة نحـو تسـريع مشـاريع بديلـة تهـدف إلـى تقليـص الاعتمـاد علـى مضيـق هرمـز، سـواء عبـر خطـوط الأنابيـب أو الممـرات الرابطـة بيـن الخليـج والبحـر الأحمـر والبحـر المتوسـط، بمـا يعـزز فـي الوقـت نفسـه النفـوذ الاقتصـادي الصينـي والـدور الجيوسياسـي السـعودي. ومـن بيـن أكثـر التحـولات حساسـية أيضـاً، التغيـر التدريجـي فـي الخطـاب الغربـي تجـاه الملـف النـووي الإسـرائيلي، إذ بـدأت بعـض الأوسـاط السياسـية والإعلاميـة الأمريكيـة تتناول الترسـانة النوويـة الإسـرائيلية بصـورة أكثـر علنيـة، بعدمـا كان الملـف يُـدار لعقـود ضمـن سياسـة «الغمـوض النـووي». ويـرى محللـون غربيـون أنّ اسـتمرار حـرب تتمحـور حـول البرنامـج النـووي الإيرانـي يجعـل تجاهـل القـدرات النوويـة الإسـرائيلية أمـراً أكثـر صعوبـة، وهـو مـا قـد يتـرك آثـاراً بعيـدة المـدى علـى منظومـة الـردع الإقليمـي ونظـام عـدم الانتشـار النـووي. أمـا العـراق، فقـد بـات إحـدى أكثـر السـاحات هشاشـة فـي خضـم هـذه التحـولات، حيـث تـكاد معظـم التقديـرات تتفـق علـى أنّ بغـداد لا تمتلـك سـيادة كاملـة علـى قرارهـا الأمنـي والخارجـي، بفعـل تشـابك نفـوذ الجماعـات المسـلحة المرتبطـة بمحـور المقاومـة، والصـراع الأمريكـي ــ الإيرانـي، والتحـركات الإسـرائيلية داخـل الأراضـي العراقيـة، والانقسـامات القوميـة والطائفيـة. وقـد أظهـرت التقاريـر المتعلقـة بوجـود قواعـد إسـرائيلية سـرية فـي غـرب العـراق أنّ المواجهـة بيـن إيـران وإسـرائيل تجـاوزت حدودهـا التقليديـة، لتحـول العـراق إلـى جـزء مـن الجغرافيـا العمليـاتية للصـراع. وفـي ظـل هـذه البيئـة المعقـدة، تجـد بغـداد نفسـها مضطـرة إلـى إدارة تـوازن دقيـق بيـن الحفـاظ علـى علاقتهـا بواشـنطن، واحتـواء الفصائـل المقرّبـة مـن إيـران، ومنـع الانـزلاق إلـى مزيـد مـن التفـكك الداخلـي. وعلـى المسـتوى الأشـمل، تكشـف هـذه التطـورات مجتمعـة أنّ الشـرق الأوسـط دخـل مرحلـة جديـدة مـن التحـول الجيوسياسـي، تتراجـع فيهـا تدريجيـاً هيمنـة النظـام الأحـادي القطبيـة المتمحـور حـول الولايـات المتحـدة، مـن دون أن تظهـر حتـى الآن قـوة قـادرة علـى الحلـول محلّـه بصـورة كاملـة، مـا يمهّـد لـولادة نظـام إقليمـي أكثـر سـيولة وتعـدداً فـي مراكـز القـوة، قائـم علـى التحالفـات المؤقتـة وسياسـات الموازنـة والتعدديـة الأمنيـة.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.